



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة EGE

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

دور الحوكمة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

دراسة حالة شركة "رونوالجزائر" بوهران

مقدمة من طرف الطالب :

تحت إشراف الدكتور

جعفري إبراهيم

محمد عيسى محمد محمود

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	جامعة	الصفة
د . بن شني عبد القادر	مستغانم	رئيسا
د .محمد عيسى محمد محمود	مستغانم	مقررا
أ .نورين مولود	مستغانم	مناقشا

2018 - 2017

الاهداء

إلى التي طالما يشواق الحنين اليها.....
إليكي امي الغالية

الى السند والدعم الثابت لي الحياة ابي
الغالي بارك الله في عمره

إلى ذلك الرجل المبد الذي قل نظيره الأستاذ
المشرف - محمد عيسى محمد محمود - من بلد
موريطانيا الشقيقة

الى اخوتي الاعزاء على قلبي كل بإسمه ذكور
وإناث

إلى كل من ينتمي الى عرش أولاد ابالصافي ذكور
وإناث شيوخ وشباب صغار وكبار

الى كل من يحمل لقب جعفري

إليكم أصدقائي عبد العزيز وحسين الذين بهم
أحيا وصلاح من صلاحهم

الف تحية صديقي بشير الصاحب في السراء
والضراء

الى رفقاء الدرب في الحياة وجميع زملاء جامعة
مستغانم

ودون أن أنسى اصدقائي في إقامة المجدوب
مستغانم

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع راجيا من
المولى العلي القدير ان يتقبله مني على
الوجه الاكمل والحسن .

ابراهيم - ج

التشكرات

الحمد لله العلي القدير والصلاة والسلام على
نبيه المبعوث رحمة للعالمين وعلى صحبه الغر
الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد ، أتقدم بأسمى عبارات الشكر الجزيل
الممزوج بالإمتنان والتقدير إلى كل من ساعدني
في إنجاز هذا العمل المتواضع من أساتذة
وأصدقاء على رأسهم صديقي الغالي * جعفري
بشير * والأستاذ المشرف * الدكتور محمد عسي
محمد محمود *

وإلى كل من أحبهم ولم يكتبهم قلبي .
وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثير الى يوم الدين .

والسلام عليكم

إبراهيم جعفري

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	كلمة شكر
	الاهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الاشكال
	قائمة الجداول
أ - د	المقدمة العامة
01 - 19	الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات
02	تمهيد
03	المبحث الاول : ماهية الحوكمة
03	المطلب الاول : دوافع نشأت الحوكمة
05	المطلب الثاني : مفهوم الحوكمة
09	المبحث الثاني : خصائص وأهداف الحوكمة
09	المطلب الاول : خصائص الحوكمة
10	المطلب الثاني : أهداف الحوكمة
11	المبحث الثالث : اهمية ومحددات الحوكمة
11	المطلب الاول : اهمية الحوكمة
13	المطلب الثاني : محددات الحوكمة
16	المبحث الرابع : مبادئ حوكمة الشركا والتنمية
16	المطلب الاول : مبادئ حوكمة الشركات وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
17	المطلب الثاني : مبادئ حوكمة الشركات وفق لجنة بازل
19	خلاصة الفصل
20 - 40	الفصل الثاني : الحوكمة وأثرها على الاستثمار الاجنبي المباشر
21	تمهيد
22	المبحث الاول : عموميات حول الاستثمار الاجنبي المباشر
22	المطلب الاول : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

24	المطلب الثاني : أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر
25	المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر
26	المبحث الثاني : محددات ودوافع ومخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة
26	المطلب الاول : المحددات الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر
27	المطلب الثاني : دوافع ظهور الاستثمار الاجنبي المباشر
31	المطلب الثالث :مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر
32	المبحث الثالث : دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال الشفافية
32	المطلب الاول : المعلومات التي تلتزم مبادئ الشفافية البلد المضيف ان يقدمها للمستثمر الأجنبي
33	المطلب الثاني : اسباب عدم تطبيق مبادئ الشفافية
34	المطلب الثالث : أهمية الشفافية عند القيام بالاستثمارات الأجنبية م
40	خلاصة الفصل الثاني
41 - 62	الفصل الثالث : دراسة حالة فرع شركة " رونو" الجزائر بوهران
42	تمهيد
43	المبحث الاول : واقع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر
43	المطلب الاول : التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر
46	المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
49	المبحث الثاني: أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الاجنبي في الجزائر
49	المطلب الاول : الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
52	المطلب الثاني : الاطار المؤسسي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
54	المطلب الثالث : تسهيلات وعوائق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
56	المبحث الثالث : نظام الحوكمة في شركة رونو الجزائر
56	المطلب الاول : نشأت مصنع "رونو"
58	المطلب الثاني : أهم المكاتب الاساسية في شركة "رونو"
59	المطلب الثالث : تطبيق الحوكمة في شركة رونو الجزائر من خلال تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح
62	الخلاصة

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الاطراف المعنية بتطبيق الحوكمة	09
2-1	خصائص حوكمة الشركات	10
3-1	المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة	15
4-1	مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	17
1-3	التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2002-2016)	44
2-3	التوزيع الجغرافي للاستثمارات المصرح بها من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2002-2016)	47

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تقارير الحوكمة المؤسسية الاولى التي صدرت على المستوى الدولي	04
1-3	توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2016)	44
2-3	التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)	46

المقدمة العامة :

نظرا للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اتسمت بها البيئة الدولية الراهنة في ظل المستجدات و التحولات العالمية و ما أفرزته من متغيرات جديدة، و التي نجد من أبرزها تعزيز طرق التعاون و الشراكة و نقل التكنولوجيات الجديدة و المهارات العالية لأساليب الإدارة الحديثة المؤدية إلى حوكمة مختلف القطاعات بغية خلق قيمة مضافة و زيادة القدرة الإنتاجية، ولهذا تسعى مختلف الدول باختلاف أنظمتها ونسبة تطورها لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها؛ و ذلك قصد إعادة رسم الواقع الاقتصادي و الخطط التنموية؛ مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى الحوكمة المؤسسية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة نتيجة اتجاه الكثير من دول العالم إلى التحول نحو النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

وقد أدى اتساع حجم تلك الشركات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال، وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية؛ ومن أبرزها أزمة الرهن العقاري في عام 2008 وقد دفع ذلك العالم للاهتمام مفهوم الحوكمة المؤسسية؛ إذ دف قواعدها وضوابطها إلى تحقيق الشفافية والإفصاح، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع تدفقه وإتاحة فرص عمل جديدة؛ كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

و لما كان الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل مورد من بين وسائل التمويل الأجنبي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت اليوم كافة الدول تتسابق على جلبه، بل و تقدم له كافة الضمانات القانونية و التحفيزات الجبائية و المالية لتسهيل تدفقه إلى السوق المحلية عن طريق توفير مناخ ملائم و خصب. و الجزائر كباقي دول العالم، أدركت هي الأخرى أهمية هذا المورد في دعم عجلة النمو الاقتصادي و تحقيق الأهداف المسطرة و قدرته على خلق الثروة و توفير مناصب الشغل، فقامت بسن تشريعات قانونية تجسدت في قانون الاستثمار لسنة 1993 و الأمر رقم: 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار و ذلك قصد توفير الحوافز الجاذبة - للاستثمارات الأجنبية وتذليل مختلف العوائق التي تتسم بها البيئة الاستثمارية الجزائرية.

إشكالية البحث:

إن الأوضاع الصعبة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في مرحلة الثمانينيات خاصة بعد الأزمة النفطية لسنة 1986، أدت إلى تعسر مسيرة الاقتصاد الوطني، ذلك أن هذه الأخيرة أدت إلى انخفاض إيرادات قطاع

المحروقات، حدوث عجز في الميزان التجاري بتدني قيمة الصادرات و ارتفاع تكلفة الواردات، مما أوجب على السلطات إعادة النظر في مقومات الاقتصاد المحلي بالتخلي على النظام الاشتراكي و التوجه نحو اقتصاد السوق الذي أصبح حتمية الأوضاع الدولية الراهنة.

و في إطار هذا المسعى، قامت الجزائر بسن تشريعات قانونية و وضع حوافز مغرية قصد تهيئة المناخ الاستثماري لاستقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و هنا بالضبط يأتي السؤال الرئيسي في هذا البحث:

كيف تسهم الحوكمة المؤسسية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟
و هي إشكالية رئيسية تندرج تحتها التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماذا نقصد بالحوكمة المؤسسية و ما هي أهم مبادئها؟
- ✓ ما طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر و ما هي انعكاساته على الدول المضيفة؟
- ✓ ما هي أهم الإصلاحات التي بادرت بها الجزائر لتهيئة المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- ✓ ما هو واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟ وما مدى مساهمت مصنع "رونو" الجزائري في تطبيق نظام الحوكمة في الجزائر

فرضيات البحث:

- للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية و تساؤلاتها الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:
 - تسهم قواعد الإفصاح و الشفافية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
 - التحفييزات الجبائية و الإعفاءات الضريبية ليست كافية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بل هناك محددات أخرى تشكل في مجملها البيئة الاستثمارية.
- يساهم مصنع رونو الجزائر في التقليل من استراد السيارات والحد من ارتفاع أسعارها

منهج الدراسة :

محاولة منا للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية و التساؤلات الفرعية السابقة من جهة، و اختبار صحة الفرضيات من جهة أخرى، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج "الوصفي التحليلي" و ذلك لفهم و تفسير ظاهرتي الحوكمة المؤسسية و الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الجانب النظري، ثم زيادة على هذا استعملنا في الجانب التطبيقي الأسلوب "الإحصائي" و ذلك قصد تدعيم الدراسة بالأرقام و البيانات لتبرير المعلومات السابقة

أسباب اختيار الموضوع:

- لقد دعيتي عدة أسباب الموضوعية لتناول هذا الموضوع دون غيره، كان من أهمها ما يلي:
- كشف بعض المفاهيم المتعلقة بمفهوم الحوكمة المؤسسية
- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم اقتصاديات البلدان المضيفة باعتباره من أهم موارد التمويل الدولي .

- محاولة تسليط الضوء على مصنع شركة "رونو" الفرنسية الرائدة في مجال صناعات السيارات من اجل اكتشاف نظام الحوكمة المعمول به داخل الشركة , وهي احدى اهم الاستثمارات الاجنبية المقيمة بالجزائر
- الفائدة التي تعود علي من دراسة هذا الموضوع، وهي الإطلاع على نظم الحوكمة المؤسسية.

أهداف الدراسة :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التطرق إلى مكونات الحوكمة المؤسسية في الجزائر مع إبراز علاقتها و دورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- محاولة التعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم اقتصاديات الدول، و الوقوف على أهم الركائز و الدعائم التي تتحكم في استقطابه.
- تشخيص العلاقة بين الحوكمة و مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مصنع شركة "رينو"بوهران في ظل الإصلاحات و الجهود المبذولة من طرف الدولة لجلب استثمارات أخرى مباشر

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية البحث من الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في دعم النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية، و من خلال التنافسية القائمة بين دول العالم لاستقطابه، خاصة في ظل العقبات التي تواجه الدول النامية بالخصوص، إضافة إلى ما تقدمه هذه الدول من تحفيزات و إعفاءات جبائية و إنفاق على البنية التحتية قصد تهيئة المناخ الملائم و التي تظهر جليا من خلال سياسة الحوكمة المؤسسية المنتهجة من قبل الدولة.

الدراسات السابقة :

❖ بوبصلة محمد ، دور الحوكمة المؤسسية في جذب الاستثمارات الاجنبية – حالة الجزائر ، اطروحة ماجستير ، جامعة الطاهر مولاي – سعيدة ، سنة 2013-2014
حيث تهدف هذه الدراسة الى :

التطرق الى مكونات الحوكمة المؤسسية في الجزائر مع ابراز علاقتها ودورها في جلب الاستثمار الاجنبي

محاولة التعرف على أهمية الاستثمار الاجنبي في دعم اقتصاديات الدول من خلال الوقوف على خصائص ومبادئ حوكمة الشركات

تشخيص مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل الاصلاحات والجهود المبذولة من طرف الدولة لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر

❖ خيالي خيرة ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر ، اطروحة ماجستير بجامعة قاصدي مرباح –ورقلة – سنة 2015-2016
حيث تهدف هذه الدراسة الى :

تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر بالجزائر ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الاستثمار الاجنبي المباشر بالحوكمة المؤسسية في الجزائر

حدود الدراسة:

تمتد حدود الدراسة من مراحل تحفيزات السياسة الاقتصادية و التشريعية في الجزائر و مدى فعاليتها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة أن هذه الأخيرة تميزت في هذه المرحلة بالانفتاح الخارجي، ذلك أن الجزائر قامت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، و هو برنامج إنفاقي موسع لتهيئة البنية التحتية لتوفير المناخ الملائم للاستثمار. و عرجنا من خلال دراستنا في هذا الحد على احدى نماذج المستثمرين الاجانب الذين يريدون ان يساهم في الانعاش الاقتصادي , معنا شركة فرنسية لصناعة السيارات من نوع " رونو الجزائر " بوهران

أدوات الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة بجمع العديد من الكتب باللغة العربية و الأجنبية، بالإضافة إلى التقارير الصادرة من الهيئات المحلية و الدولية التي لها علاقة بموضوعي الحوكمة المؤسسية و الاستثمار الأجنبي المباشر، كما قمنا أيضا باستعمال المراجع الإلكترونية المتوفرة و التي لها علاقة بالموضوع؛ فضلا عن ذلك، استعملنا المجالات العلمية المحكمة و الرسائل الجامعية، المداخلات، المنشورات، و الملتقيات الوطنية و الدولية.

تقسيمات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات السابقة و إثبات صحة الفرضيات من عدمها، ارتأينا إلى أن نقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول نعالج من خلالها ما يلي:

الفصل الأول: سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة كافة المعطيات العامة و الخاصة، النظرية و التطبيقية المتعلقة بالحوكمة المؤسسية باعتبارها وسيلة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الالتزام بمجموعة من المبادئ و المقومات التي تشكل القواعد الأساسية للممارسة الإدارية الرشيدة، مبرزين في ذلك مفاهيمها و أهدافها و مكوناتها؛ فضلا عن ذكر أهم النظريات المفسرة لأبعاد و ركائز الحوكمة المؤسسية و دور الهيئات الدولية في إرسائها

- اما الفصل الثاني فسننتظر الى الحوكمة وأثرها على الاستثمار الاجنبي المباشر حيث وضعنا مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وماهي محدداته ودوافعه ومخاطره وفي الاخير تحليل العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الاجنبي ومدى تأثير نظام الحوكمة على الاستثمار الاجنبي المباشر للدولة المضيفة .

- وفي الفصل الثالث والآخر دراسة حالة الجزائر بصفة عامة وتسليط الضوء على احدى نماذج الشركات الاجنبية بصفة خاصة على سبيل المثال شركة "رونو" الجزائر الفرنسية حيث سوف نبرز تجربة الحوكمة المؤسسية وتطبيق نظامها على مؤسسة "رونو" الجزائر بوهران , ومعرفة مدى تأثير الحوكمة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر .

بالاضافة الى تحليل واقع تدفق الاستثمار الاجنبي الى الجزائر من خلال بعض الجداول الاحصائية والاعمدة البيانية والدوائر النسبية , وفي الاخير تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر .

صعوبات ومشاكل الدراسة :

اهم الصعوبات التي واجهت البحث مايلي :

- صعوبة حصر وتركيز واختصار الدراسة وذلك لتشعب موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر
- كثرة المراجع بالدرجة الاولى حول جزء من موضوع البحث مما ادى الى صعوبة التحكم في دقة المعلومات. وقلتها في الجزء الاخر نظرا لوجود بعض المعلومات تحتاج الى التركيز في البحث عن المصادر والكتب .
- صعوبة التنسيق بيني وبين الشركة موضوع الدراسة (مصنع "رونو"بوهران) نظرا لبعدها المسافة .
- صعوبة ضبط المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة التي يمنحها لي خبير سير الشركة والتي تتمثل في نظام الحوكمة التي تدير وفقه الشركة .

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ودراسته وتبسيط الضوء على احدى نماذج الاستثمار الاجنبي (شركة رينو الجزائر) بوهران والله المستعان على ذلك والسلام عليكم .

وشكرا

الملخص

تعتبر الحوكمة من اهم العوامل المحفزة والمشجعة على جذب واختيار الاستثمار الاجنبي المباشر فالدولة التي تملك نظام حوكمة قوي وفعال هي التي تتحكم في جلب الاستثمار الاجنبي اليها وحسب الشروط التي تريدها هي , لأنها توفر للإستثمار الأجنبي الجو الملائم والراحة التامة للقيام باستثماراته في راحة تامة فيستفيد ويفيد الدولة المضيفة من خلال جلب العملة الصعبة فالاستثمار الاجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات او الافراد قصد الاستفادة وتحقيق الامتيازات وذلك في دولة اخرى غير البلد الام .

والجزائر تعتبر من الدول المبتدئة التي تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة من خلال تطبيق نظام حوكمة يجذب المستثمرين الاجانب ورؤوس اموالهم بهدف تأهيل الاقتصاد الوطني مع متطلبات العولمة . كونها تملك عدة مزايا كالموارد البشرية والطبيعية وفي نفس الوقت لا يمكن غض النظر أو تجاهل العوائق التي قد تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر .

وخلال دراستنا هذه سلطنا الضوء على أهم مستثمر اجنبي مباشر فرنسي الاصل, لصناعة السيارة من نوع " رينو الجزائر " المتواجد مقره بوادي تليلات وهران غرب الجزائر العاصمة .

الكلمات المفتاحية :

جذب - الحوكمة - الاستثمار الاجنبي - مؤسسة "رونو" الجزائر

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

تمهيد

تشكل حوكمة الشركات نظاما مفتوحا على الاطراف المكونة لمحيطها والتي تتفاعل معه بطريقة وثيقة ودائمة ، وذلك بواسطة تحسين المؤسسة لعلاقتها مع بيئتها ، مما يزيد في مصداقيتها وجاذبيتها وتغير نظرة الغير لها بصورة ايجابية ، وذلك ستساهم في تغيير محيطها وتؤثر فيه ايجابيا بدلا من ان تخضع لضغوطاته فقط . ومن خلال هذه النظرة الجديدة للمؤسسة ، يتضح جليا انها تتجه صوب متطلبات القدرة التنافسية والاداء الفعال وتحقيق مزيد من الربح ، وبحوكمتها ستتمكن لها ادارة احسن للالتزامات والمخاطر وضمان البقاء والاستمرار ، وبتبني مبادئ حوكمة الشركات في عالم الاعمال يمكنها من ممارسة اقتصاد سوق وفق اطر سليمة بهذا المنهج الجديد للمؤسسة يتوجب التركيز على حقوق وواجبات ومسؤوليات الاطراف الفاعلة الداخليين والخارجيين عن المؤسسة مما يؤدي بها الى التقليل من المخاطر التي تواجهها .

ومن خلال هذا سوف نقسم هذا الفصل الى اربعة مباحث :

المبحث الاول : ماهية الحوكمة

المبحث الثاني : خصائص وأهداف الحوكمة

المبحث الثالث : أهمية ومحددات الحوكمة

المبحث الرابع: مبادئ حوكمة الشركات

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

المبحث الاول : ماهية الحوكمة

المطلب الاول : دوافع ظهور الحوكمة

اولا : عولمة رأس المال :

لقد ادت العولمة وتحرير الاسواق المالية وتحول العديد من الدول من الاقتصاد الموجه الحر الى فتح أسواق جديدة يمكن من خلالها أن تحقق الشركات أرباحا مرتفعة تمكنها من التوسع في مجال نشاطها ، وما لهذا التوسع من أثر في خلق فرص استثمارية جديدة بالشكل الذي يؤدي إلى نمو وتقدم اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات ، وبالمقابل أدت هذه العوامل الى تعرض تلك الشركات الى المنافسة الشرسة ولقد ركبير من التذبذبات الرأس مالية ، اصيحت الشركات تدرك أنه في سبيل أن تكون قادرة على كسب مزايا العولمة وتحرير الاسواق المالية وتجنب تلك المنافسة الشرسة ¹.

وأكثر من ذلك فإن هذه الشركات قد تواجه خطر خروجها من الاسواق العالمية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن ما يشهده العالم اليوم الان من تحرير الاقتصاديات السوق وما يتبعها من تحرير للأسواق المالية ، يترتب عنها تزايد انفصال رؤوس الاموال والتوسع في حجم الشركات ، وانفصال الملكية عن الادارة كل ذلك يؤدي إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة من خلال هيكل تنظيمي يضمن حماية رؤوس الاموال في الشركات والمشروعات .

ثانيا نظرية الوكالة

تحاول نظرية الوكالة تحليل أثار بعض القرارات المالية من منظور الخطر والمردودية ، وبصفة عامة من منظور المصلحة لمختلف الأطراف على حساب أطراف أخرى ، فهي تحاول أن توضح تأثير بعض القرارات المتخذة التي تكون في فائدة طرف واحد على حساب تعظيم الثروة لجميع الأطراف ².

ومما سبق يتبين لنا أن نظرية الوكالة تنتج عن علاقة توكيل توكيل تقع بين شخصين على الاقل هما: الطرف الاول يسمى الموكل (الأصيل) ، والطرف الثاني يسمى الوكيل (العون)

¹ حماد طارق عبد العال ، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب) ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2005 ص 65.

² -سليمان ، محمد مصطفى ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006 ، ص

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

ثالثا الأزمات المالية :

أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالمؤسسات العملاقة في العديد من دول العالم - والتي كان لها الأثر البالغ على اقتصاديات الدول التي تنتمي لها تلك المؤسسات - إلى دراسة وتحليل الاسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تلك الانهيارات والفضائح ولعل من أهم هذه الفضائح ما حدث لشركة انرول للطاقة، وشركة الاتصالات والشركة الأوروبية للأغذية¹.

وأثر التشريع الجديد الصادر في الوم أ على جودة الإبلاغ المالي، وهذا فيما يخص إدارة الحسابات حيث يتم التركيز على استخدام معايير المحاسبة بحذافيرها، وكذا إرغام المؤسسة بتوظيف أشخاص على خبرة عالية بمعايير المحاسبة وإلزام المراجعين الخارجيين بمقابلة لجنة المراجعة وتقديم تقاريرهم إليها، وكذا تعاونهم مع قسم المراجعة الداخلية. من خلال كل هذه الاسباب السالفة الذكر أصبحت الحاجة ملحة لنظام يتلاءم والتغيرات الاقتصادية الجذرية التي شهدتها العالم في القرن الماضي على وجه الخصوص وما تمخض عنها من تحولات وأزمات انعكست على مختلف اقتصاديات العالم نظرا لارتباطها ضمن نظام العولمة، فكانت الحوكمة هي النظام المشترك الذي تبنته مختلف الهيئات والجهات الوصية على الاقتصادات العالمية².

وقد نال الحكم الراشد القسط الأكبر من الأهمية من قبل المؤسسات المالية الدولية بصفة خاصة، بحيث تبنت قواعد مشتركة لهذا النظام متفق عليها عالميا إذ يتم تطبيقها ضمن سائر الدول.

وبصفة عامة، يمكن القول ان من اسباب ظهور دوافع حوكمة الشركات هي مجموعة القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات بين مختلف الأطراف ذات المصلحة في الشركة، وكذا تضمن المحافظة على حقوقهم، كما توضح النظام الذي يسير هذه الأطراف ويحدد سلطاتهم ومسؤولياتهم بما يساهم في الادارة الجيدة والسليمة للمؤسسة".

¹- حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009 ص

55

²- نفس المرجع السابق ص 57

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

والجدول أدناه يقدم عرض لأول تقارير الحوكمة المؤسسية التي صدرت على المستوى الدولي .

الجدول (1-1) : يمثل تقارير الحوكمة المؤسسية الأولى التي صدرت على المستوى الدولي

سنة الاصدار	الدولة	عنوان التقرير
1987	الولايات المتحدة الامريكية	تقرير اللجنة الوطنية عن إعداد التقارير المالية الاحتياطية
1992	المملكة المتحدة	تقرير لجنة كادبوري
1994	كندا	أين كان المديرون؟
1994	جنوب افريقيا	تقرير كنج الأول
1995	فرنسا	تقرير فينتو الأول
1998	اليابان	الحوكمة المؤسسية في اليابان
1998	اسبانيا	الحوكمة المؤسسية الاسبانية
1999	اليونان	بيان بمبادئ أساليب الحوكمة المؤسسية
2000	ألمانيا	قوانين الحوكمة المؤسسية الألمانية
2000	اندونيسيا	حزمة قوانين الحوكمة المؤسسية
2002	البرازيل	توصيات الحوكمة المؤسسية
2002	استراليا	مجلد(1) في الحوكمة المؤسسية

المصدر:علاء فرحات طالب، الحوكمة المؤسسية والاداء الاستراتيجي للمصارف، ط1،

2011، دار صفاء، عمان، ص32، 31

من خلال هذا الجدول يتضح أن مفهوم الحوكمة هو مفهوم حديث التطبيق قديم الجذور والمنطلقات ساهمت عدة عوامل في نشوء فكرته وتطورها مما جعله وليد الحاجة، حيث بدأ فالولايات المتحدة الامريكية ثم أوروبا لاسيما في المملكة المتحدة.

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة

ان حدوث الازمات المالية الاخيرة في دول شرق آسيا وروسيا والوم أ ، والتي فجرها الفساد المالي والاداري وسوء الادارة والفجوة الكبيرة بين مرتبات ومكافآت المديرين التنفيذيين في الشركات وبين اداء تلك الشركات ، حيث ادت هذه الازمات الى تكبد كثير من المساهمين بخسائر مالية فادحة بالشكل الذي أدى بالمساهمين الان وخاصة المؤسسات الاستثمارية ، ان يعلنوا بوضوح انهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج الفساد وسوء الادارة ، كما أصبح المستثمرون قبل قيامهم بالاستمرار يطلبون الادلة والبراهين على ان الشركات التي ترغب في جذب استثماراتهم يتم ادارتها وفقا للممارسات السليمة للاعمال والتي تضمن تقليل إمكانية الفساد وسوء الادارة الى أقل حد ممكن .

وفي عام 1976 قام كل من meckin jensen بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد او التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والادارة¹. وفي الولايات المتحدة الامريكية أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته وبالإضافة تشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به مثل التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة الى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإلزام الشركات ، وخاصة المسجلة اسمها لدى البورصات ، بضرورة تطبيق المبادئ التي يتضمنها هذا المفهوم². الاستجابة للفضائح والانحرافات الادارية والمالية زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حيث لم يقتصر الامر فقط على الوم أ بل تعداه الى المملكة المتحدة وظهور العديد من التقارير في كل من فرنسا وكندا وألمانيا وإيطاليا³

اما في المنطقة العربية فتعد جمهورية مصر الدولة العربية الرائدة في مجال تطبيق قواعد حوكمة الشركات ، وتشير الدراسة الى انه في عام 2001 تم الانتهاء من اول تقرير لتقويم حوكمة الشركات في مصر . والذي قام به البنك الدولي بالتعاون مع الوزارة تجارة خارجية⁴

¹ - محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري ،الدار الجامعية ، دمشق ،

الطبعة الاولى ، سوريا ف2006 ص 13

² -حسين ع الجليل - حوكمة الشركات واثرها على مستوى الافصاح في المعلومة المحاسبية ،رسالة ماجستير في المحاسبة 2010 ص 15

³ حسين مصطفى هلال ،من اجل استراتيجيات وطنية للحوكمة من منظور ادارة الدولة والمجتمع والحكم الراشد ،بحوث وعمل متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية للتنمية الادارية 2007 ص 57

ابو العطاء نزمين ، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على تجربة مصرية ، مجاة الاصلاح الاقتصادي ،مصر العدد 2008 ص 50

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

ولقد ظهر مفهوم حوكمة الشركات بقوة حديثة عام 1997 عقب انفجار الازمة المالية الاسيوية وظهور أزمة الثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم النشاط بين منشآت الاعمال . ونتيجة لذلك ظهر نظام حوكمة الشركات من خلال حرص عدد من المؤسسات الدولية التي تناولت تلك الاحداث بالدراسة والتحليل ، وعلى رأس تلك المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فأصدرت في عام 1999 " مبادئ حوكمة الشركات " والتي تهدف لمساعدة كل من الدول المشتركة والدول غير المشتركة بالمنظمة لتطوير الاطار القانوني والمؤسسي لتطبيق حوكمة الشركات لدعم إدارة الشركات في المحافظة على كفاءة واستقرار أسواق المال . ومن خلال النظر في الادبيات الاقتصادية والقانونية ، وفي ضوء ما تم استعراضه لمفهوم حوكمة الشركات نجد ان حوكمة الشركات ، هي امتداد لبعض النظريات الاقتصادية والقانونية . كما يمكن وصف حوكمة الشركات على انها ناتج لضغوط واتجاهات اسواق المال لتقويم سلبيات التجارة الحرة وبعض الممارسات غير المسؤولة في الاسواق التجارية ، وسوق نتعرض في هذا المبحث لاصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئها لحوكمة الشركات ، وحوكمة الشركات والحكم الرشيد¹ تختلف وتتعدد مفاهيم الحوكمة باختلاف كيفية النظر إليها ، إلا انها تتفق جميعها في بيئة الاعمال ، لذا سنقتصر في استعراض مفهوم حوكمة الشركات على النظر إليها من بعض الجوانب الهامة كالجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية

اولا- المفهوم القانوني للحوكمة :

تقوم الحوكمة من الناحية القانونية بالتأكد من الالتزام بتطبيق الاشكال المختلفة للعقود بين كافة الاطراف المعنية في الشركة ، وتعد حجر الزاوية في تنظيم العلاقات التعاقدية بين هؤلاء الاطراف بما يعمل على ضمان حقوق كل طرف منهم ، وتقوم بالتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن ان تنتج من الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة او القوانين والقرارات والنظم الاساسية المنظمة للشركة . ومن ثم يؤكد كثير من القانونيين على مسؤوليات الوكيل والعهد بالامانة والتي يؤديها المديرون قبل الاطراف الاخرى بالشركة وضمن حقوقهم² .

¹ احمد على خضر ، حوكمة الشركات ، دار الفكر الجامعي للنشر ، ط الاولى ، سنة 2012 ص 92

² نزين أبو العطا ، حوكمة الشركات ، سبيل التقدم مع إلقاء العضو على التجربة المصرية ، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الأمريكية واشنطن 2003 ص 20

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

ثانيا-المفهوم الاقتصادي للحوكمة :

يعنى مفهوم الحوكمة من الناحية الاقتصادية الاسلوب الذي عن طريقه يستطيع المستثمرون الذين يوفرون التمويل للشركات من خلال اسواق المال تحقيق قدر من الطمأنينة يضمن حصولهم على عائد لاستثماراتهم ، ولا يهدف مفهوم حوكمة الشركات الى حماية أقلية المساهمين فقط ،ولاكن من ذلك حماية كبار المقرضين والمستثمرين والمساهمين لضمان عوائد مجزية لهم¹.

ثالثا - المفهوم الاجتماعي للحوكمة :

يتسع مفهوم الحوكمة في معناه الاجتماعي وحماية الاطراف المختلفة ويضمن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات تجاه مجتمعنا . فمفهوم حوكمة الشركات لا يضم الشركات والمؤسسات الاقتصادية واسواق المال فحسب ،بل يمتد ليشمل كل المؤسسات ووحدات الانتاج او تقديم الخدمات سواء مملوكة للقطاع الخاص او العام العاملة في المجتمع، حيث يؤثر نشاطها على رفاهية الافراد والهيئات والمؤسسات بالمجتمع².

من خلال المفاهيم السابقة للحوكمة يمكن ان نستخلص تعريفات عامة للحوكمة .

الحوكمة هي حقل من حقول الاقتصاد ،والتي تبحث بكيفية ضمان او تحفيز الادارة الكفوءة في الشركات المساهمة باستخدام ميكانيكية الحوافز ،مثل العقود والتشريعات وتصاميم الهياكل التنظيمية .

وتعرف ايضا بانها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين ادارة الشركات والمساهمين واصحاب المصالح فيها ،وذلك عن طريق الاجراءات والاساليب التي تستخدم لغدارة شؤون الشركة وتوجيه اعمالها من اجل ضمان تطوير الاداة والافصاح والشفافية والمسائلة بها،وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الاطراف المختلفة³.

او هي مجموعة من الاليات التي تساعد المنظمة للوصول الى تحقيق اهدافها المسطرة وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها النظام الذي يتم خلاله توجيه وادارة الشركات ،ويحدد من خلاله الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الاطراف مثل مجلس

¹-احمد على خضر ،حوكمة الشركات ،نفس المرجع السابق ص 88

²سناء عبد الكريم الخلال ، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للأزمات المالية (التجربة الماليزية)المؤتمر السابق لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال ، الاردن 2009 ص 33

³طاهر الخطيب ، حوكمة المؤسسة بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الاسواق المالية ، مجلة أريد للبحوث العلمية ، المجلد العاشر العدد الاول 2006 ص 07

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من اصحاب المصالح ، كما انه يحدد قواعد واجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة وكذلك تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع اهداف الشركة ووسائل تحقيقها واليات الرقابة على الاداء .¹

ومنه نستنتج ان حوكمة الشركات هي :

- الالية والطريقة التي بموجبها يدير المديرون مسؤولياتهم اتجاه المساهمين .
 - نظاما يجب اتباعه لصالح المساهمين والاطراف الاخرى ذات المصلحة
 - الممارسات والكيفية التي يتم بها رفع وضبط اداء الشركات²
- وتشترك اربعة اطراف رئيسية في تطبيق الحوكمة السليمة للشركات وتحدد الى درجة كبيرة مدى النجاح او الفشل في تطبيق قواعدها

1-المساهمون : ان هؤلاء المساهمون هم في الحقيقة مجموعة من المستثمرين الذين قررو استثمار اموالهم في نشاطات شركة ما ، وبالتالي فإن مصالحهم المباشرة تتمثل في الحصول على اعلى عوائد نقدية ممكنة للاسهام بالاضافة الى امكانيات المحافظة على القيمة الحقيقية للاسهام او مضاعفاتها في السوق .³

2- مجلس الادارة : وهم من يمثلون المساهمين وايضا الاطراف الاخرى مثل اصحاب المصالح ، ويقوم كذلك بإختيار المديرين التنفيذيين والذين توكل اليهم سلطة الادارة اليومية لاعمال الشركة بالاضافة الى الرقابة على ادائهم . كما يقوم مجلس الادارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين ، وكذلك العناية اللازمة التي تتمثل في الحذر واليقظة وبذل الجهد والحرص واتخاذ القرار ، وان تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والانظمة والتعليمات الموضوعة .⁴

3- الادارة : هي مجموعة من الافراد المرتبطين فيما بينهم بعلاقة وكالة محددة تتجدد

سنويا من قبل المساهمين ومجلس الادارة بمقتضى عقد لوكالة اتخاذ ما يراه من

قرارات تحقق اهداف الشركة ، وهذا التعريف يطرح نقطتين :

- الادارة يتم تعيينها من قبل المساهمين .
- رضا المساهم هو اساس بقاء الادارة واستمرارها في العمل

¹-محمد طارق يوسف ، الافصاح والشفافية كاحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطها بالمعايير المحاسبية ، منشورات العربية للتنمية الادارية ، مصر 2007 ، ص 07

² نفس المرجع السابق ص 07

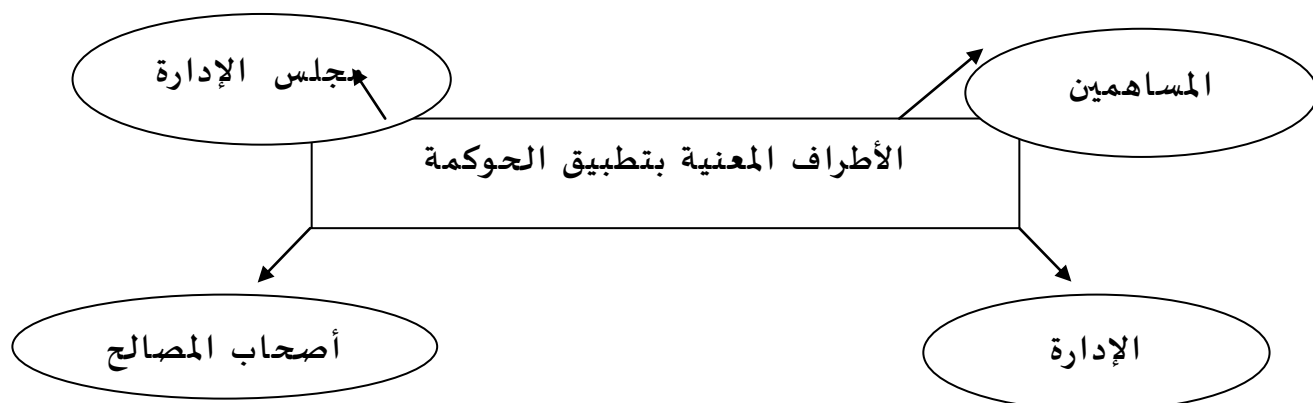
³ محمد سمير الصبان ، اصول وأساليب الاتصال المحاسبي ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1991 ص 350

⁴ معراج عبد القادر هواري ، أحمد عبد الحفيظ مجدل ، الحوكمة المؤسسية والمالي في القطاع البنكي و المالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية ، ص 10 ، 2010/02/20 .

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

4- اصحاب المصالح : وهم مجموعة من الاطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين ،ويجب ملاحظة ان هؤلاء الاطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الاحيان الا انهم في مجموعهم يشكلون اطرافا مهمة في معادلة العلاقة في الشركة فهم الذين يقومون باداء المهام التي تساعد الشركة على الانتاج وبدونهم لا تستطيع الادارة ولا حتى مجلس الادارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة فالدائنون مثلا هم الذين يقومون بتمويل الشركة في حين يقوم العمال والموظفين بالانتاج الشكل التالي يمثل الاطراف المعنية بتطبيق الحوكمة :

الشكل رقم (1-1) يمثل الاطراف المعنية بتطبيق الحوكمة



الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

المبحث الثاني: خصائص وأهداف الحوكمة

المطلب الأول: خصائص الحوكمة

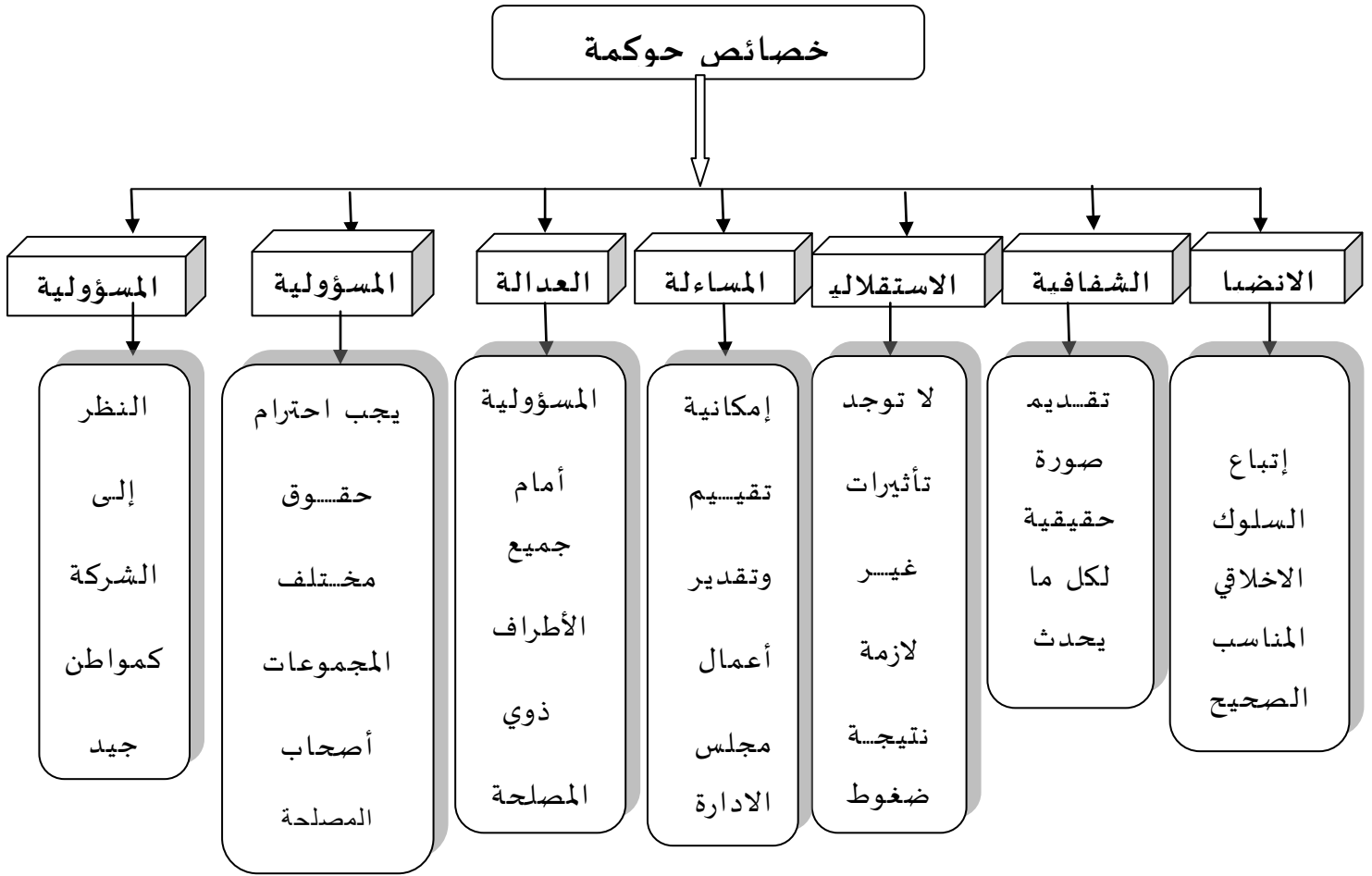
هناك سبعة خصائص تتميز بها حوكمة الشركات وهي كالآتي :

- 1- الانضباط : الالتزام بالقوانين واتباع السلوك الاخلاقي المناسب والصحيح .
- 2- الشفافية : اي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث وتضمن الثقة والنزاهة والموضوعية في اجراءات ادارة الشركة والافصاح السليم وفي الوقت المناسب .
- 3- الاستقلالية : اي استقلالية مجلس الادارة واللجان المختلفة وعدم وجود ضغوطات غير لازمة للعمل .
- 4- المساءلة: اي امكانية تقييم وتقدير اعمال مجلس الادارة والادارة التنفيذية .
- 5- المسؤولية :اي وجود مسؤولية امام جميع الاطراف ذوي المصلحة في المنشأة .
- 6- العدالة :اي يجب احترام حقوق مختلف مجموعات اصحاب المصلحة .
- 7- الاستقلالية :وهي الالية التي تقلل او تلغي تضارب المصالح ، مثل الهيمنة من رئيس قوي للشركة او مساهم كبير على مجلس الادارة ، وهذه الالية تبدأ من كيفية تشكيل المجالس .وتعيين اللجان الى تعيين مدقق خارجي مستقل كفاء ومؤهل¹

¹-بن دحمان شيما ،اطروحة دكتورا-حوكمة الشركات في سياق المسؤولية الاجتماعية 2016 ص 14

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

الشكل رقم (1-2) يمثل خصائص حوكمة الشركات



المطلب الثاني: أهداف الحوكمة

تسعى الحوكمة من خلال الاهداف الى تحقيق رفع الكفاءة اداء المؤسسات ووضع الانظمة الكفيلة بتحقيق او تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على اداء تلك المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع جميع الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والاجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة ويمكن تلخيص الاهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق نظم الحوكمة فيما يلي¹:

- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعات مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة .
- تحقيق فرصة مراجعة الاداء من خارج اعضاء الادارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة .

¹ - بن دحان شيماء، اطروحة دكتور حوكمة الشركات في سياق المسؤولية الاجتماعية 2016 ص 14

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

- زيادة الثقة في ادارة الاقتصاد القومي مما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي .
- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة ادارة المؤسسة للجهات المعنية¹.

المبحث الثالث: اهمية ومحددات الحوكمة

المطلب الأول: أهمية الحوكمة

تتمثل اهمية الحوكمة كونها انها تشجع على الاستثمار والتنمية المستدامة ،ومحاربة الفساد ،وتجيب التنافس ،كما تشجع على زيادة الانتاجية والابتكار ،والعمل بكفاءة وتقليل الفاقد ،كما تحافظ على استقرار الاسواق المالية وتنمي اسواق المال ،وتشجع على قيام علاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب الاعمال والدولية² .

وإذا كانت تلك هي مزايا الحوكمة بصورة عامة ،فإننا فيما يلي سنتناول أهمية الحوكمة من خلال النظر إليها من منظور قانوني ،واقصادي ،اجتماعي . وبطريقة تفصيلية حسب الجوانب الثلاثة سالفه الذكر .

اهمية الحوكمة من الناحية القانونية :

يلعب القانون حديث في بشكل عام بكل فروعها دورا اساسيا كأداة لإصلاح المجتمع ككل . وقد ادى التطور الحديث في القانون وفروعه الى اتساع مفهوم الهدف من القانون التجاري وقانون الشركات ،بالاضافة الى ان الشركة تخدم مصالح مساهميها ،او بشكل أكثر تحديد تقوم بتعظيم العوائد المالية للمساهمين يجب ان تقوم ايضا بالاهتمام بخدمة الاطراف المختلفة ليتسنى لها الاستثمار في الاسواق

وقد تطور دور القانونيين المهني في مجال الشركات من الناحية المهنية في ظل التجارة الدولية والعولمة ،وذلك من خلال تعاملهم او تواجدهم في كيانات قانونية تهدف للربح وهي الشركات التي تعمل في ظل نظام عالمي للتجارة الدولية . فأصبح دور القانون هو تقديم الخدمات القانونية والاستثمارات للشركة للوصول لأفضل تسوية تخدم المصالح التجارية للشركة³

¹ - علي محمود، محسن ناصر، دور الرقابة الداخلية في تطبيق نظام الحوكمة ، سوريا 2007، ص 24

² قباحة عدنان ، اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالي ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، 2008 ص 20

³ - احمد على خضر - حوكمة الشركات مرجع سبق ذكره ص 180

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

اهمية الحوكمة من الناحية الاقتصادية

تبرز اهمية حوكمة الشركات من الناحية الاقتصادية في كونها اسوب لجذب الادخار في الشركات وأسواق المال ،فهي الاسلوب الذي عن طريقه يستطيع المستثمرون ،خاصة صغار المساهمين منهم ،تحقيق قدر من الطمأنينة يضمن حصولهم على عوائد لاستثمارتهم . كما انها تتسع لإحداث التوافق بين العملتين الادارية والتمويلية لتشجيع جذب مزيد من الاستثمارات للشركة من خلال توفير الحماية لكبار المقرضين والمساهمين وضمان عوائد مجزية لاستثماراتهم ،حيث يمكن اعتبار الحوكمة احد فروع علم الاقتصاد والذي عن طريق الحوافز والاليات المناسبة يضمن اتباع مديري الشركات الاساليب التمويلية الجيدة للحصول على عوائد تنافسية للمستثمرين وبما يضمن السلامة المالية للشركة¹.

كما أصبحت درجة التزام الشركات و المنظمات بتطبيق مبادئ الحوكمة أحد المعايير التي يضعها المستثمرون في إعتبارهم عند إتخاذ قرارات الإستثمار، و من ثم فإن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجلب الإستثمار و إقتحام الأسواق.

وهناك مجموعة اخرى من النقاط تبرز الاهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات :

- 1- إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة الشركات و تجنب التعثر و الإفلاس و يضمن تطوير الأداء و يساهم في إتخاذ القرارات على أسس سليمة².
- 2- يعمل تبني إطار مبادئ الحوكمة في الشركات إلى ربط المكافآت و نظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء الشركة بشكل عام.
- 3- تبني معايير الإفصاح و الشفافية في التعامل مع المستثمرين و المقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية.
- 4- تؤكد العديد من الدراسات الدولية أن هناك إرتباطا وثيقا خصوصا على مستوى الأسواق الناشئة بين أداء الشركات و مدى الإلتزام بتطبيق المعايير و المبادئ المتعلقة بمفهوم الحوكمة³.

¹ ريش عبد القادر ، حمد محمد ، البعد السلوكي والاخلاق لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من أثار الازمة العالمية ، مداخللة ضمن الملتقى العلمي الدولي : الازمة المالية والاقتصادية العالمية واة ، الحوكمة العالمي ، جامعة فرحات عباس- سطيف – 21-22/ 2009 ص 06

² عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة، إتحاد المصارف العربية، 2007، ص31.

³ علاء فرحات طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء، عمان، ط1، 2011، ص43-44.

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

5- تحسين مكانة منتجاتها وتقوية سمعتها ، وزيادة ولاء عملائها وتخفيض المخاطر التجارية¹. من خلال ما ذكرناه سابقا يمكن ان نستنتج بان اهمية الحوكمة تقوم اساسا على تحديد العلاقة بين المستثمرين ومجالس الادارة والمديرين وحملة الاسهم وغيرهم ، وتهدف الى زيادة قيمة استثمارات حملة الاسهم الى اقصى درجة ممكنة على المدى الطويل ، وذلك عن طريق تحسين اداء الشركات . وبصفة عامة فإن اهمية الحوكمة في المؤسسات تكمن في

- جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية وتخفيض تكلفة التمويل
- الحد من هروب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج وهجرتها
- مكافحة الفساد المالي والاداري وما يترتب عليه من فقر وبطالة
- ضمان حصول المستثمرين على عائد مجز على استثماراتهم .
- زيادة النمو وتعظيم حقوق المساهمين واصحاب المصالح
- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وتعظيم القيمة السوقية للاسهم
- تدعيم تنافسية الشركات في الاسواق المالية العالمية
- التاكيد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة والاستخدام الامثل لحصيلتها المالية
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية وحدوث الانهيارات المصرفية
- تعتبر الحوكمة عنصر مهما في زيادة الفعالية الاقتصادية ، وذلك من خلال تمكين الادارة ومجلس الادارة من تعقب الاهداف ذات الفائدة لكل من الشركة والمساهمين

2

اهمية الحوكمة من الناحية الاجتماعية .

يتسع نطاق اهتمام الحوكمة ليشمل جميع القواعد التنظيمية لاوزاع المنشآت والشركات في ضوء العولمة بما فيها الجانب الاجتماعي ، فهو امتداد للجانب الاقتصادي للمنشأة ، فمع تزايد العولمة ، تزايدت ايضا عولمة اذواق المستهلكين وتفضيلاتهم وميولاتهم الاجتماعية ، والتي تؤثر في اعمال الشركات بتكلفة محسوسة . ولاتتوقف مشاركة الشركة في الاعمال الخيرية حتى تكون الشركة مواطنا صالحا ، فإن المواطنة الصالحة للشركات هي ماتؤدي الى تحقيق الرخاء والازدهار للشركة ، كما انها في الوقت نفسه تسهم في خلق مجتمعات أفضل ، وحماية حقوق الانسان ، وتسيير جهود التنمية في الدول ، والعناية

¹ محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 ص 150-151

² - د.امال عياري ، ابوبكر خوالد-مداخلة (تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية) جامعة باجي مختار ، عنابة . يومي 06-07 ماي 2012

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

بأخلاقيات العمل التجاري ،بالإضافة الى مزايا حقيقية للشركات ،فالشركات التي تطبق استراتيجية فعالة لمواطنة الشركات تتمكن من تحسين فرصها في الحصول على رؤوس

المطلب الثاني: محددات الحوكمة

يتوقف التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات المصرفية على جودة مجموعتين من

المحددات هما :

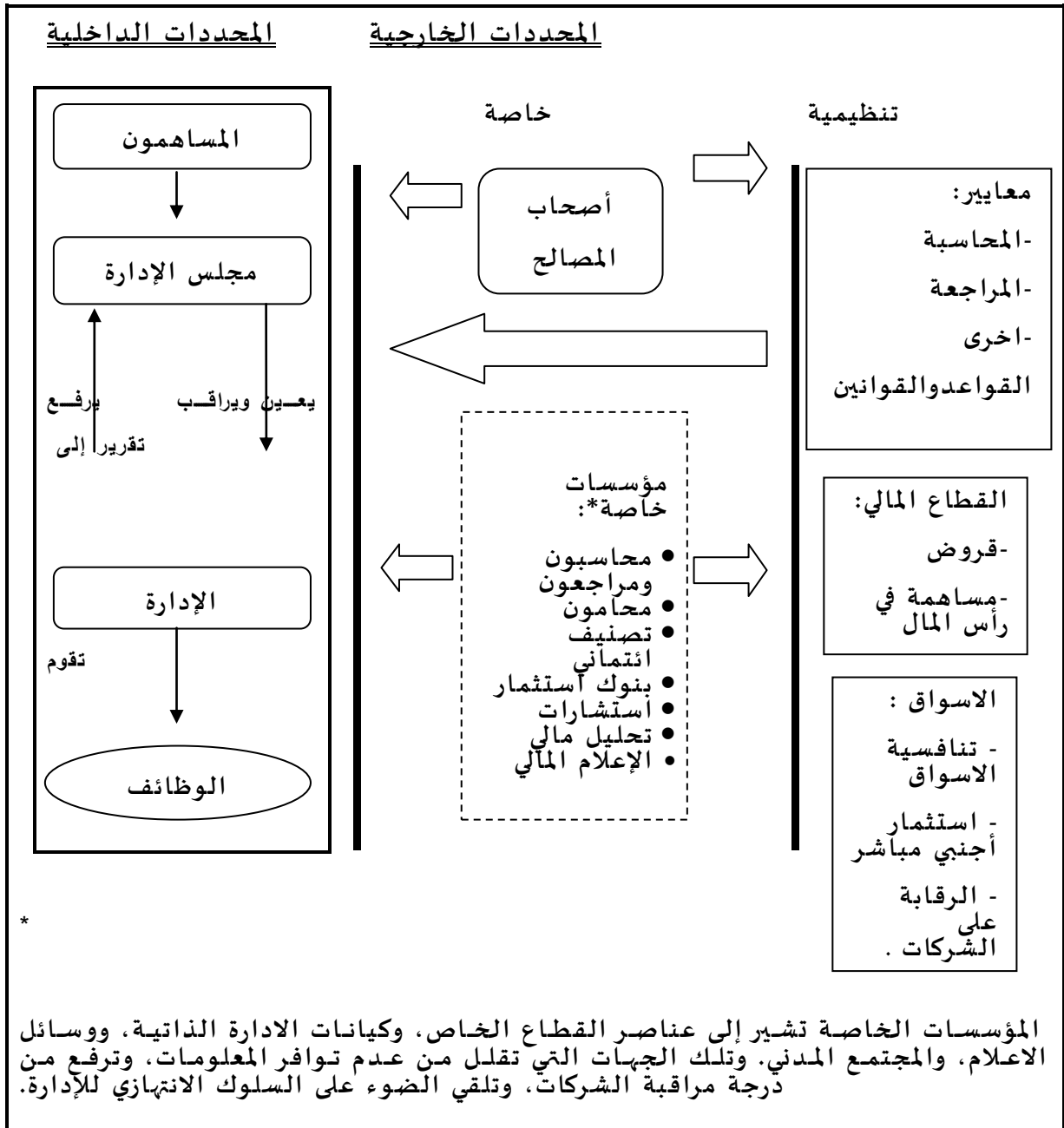
- 1- المحددات الداخلية : تتمثل في القواعد والاسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين ، مما يؤدي الى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الاطراف ،وتشمل المحددات الداخلية ما يلي :
 - مجلس الادارة :ويتم من خلاله وضع الاستراتيجيات وتوجيه الادارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف البنك .
 - الادارة التنفيذية : لا بد ان يكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبة لادارة المصرف ، كما ان عليهم ان يتعاملو وفقا لاخلاقيات المهنة .
 - المراجعين الداخليين : اصبح للمراجعين دورا هاما في تقييم عملية ادارة المخاطر .
- 2- المحددات الخارجية : وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على المصرف ،وتضم :
 - الاطار القانوني والتنظيمي والرقابي : يعتبر وجود اطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام المصرف امرا هاما وحيويا ،هذا بالإضافة الى الدور الرقابي للبنك المركزي
 - دور العامة : ان مفهوم العامة يمكن ان يكون له تأثير اكبر في إحكام الرقابة وفرض انضباط السوق على اداء المصرف ، إذا ما اتسع ليشمل كل ما يأتي :
 - شبكة الامان وصندوق تأمين الودائع: يعتبر التأمين على الودائع احد اهم اشكال شبكة الامان (نظام التأمين الضمني -نظام التأمين الصريح)
 - وسائل الاعلام : يمكن لوسائل الاعلام ان تمارس الضغط على المصارف لنشر المعلومات ورفع كفاءة راس المال البشري ومراعات مصالح الفاعلين الاخرين في السوق ، بالإضافة الى تأثيرهم على أي العام¹.

¹مها محمود رمزي ربحاوي ، الشركات المساهمة بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمالية)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد الاول ، 2008 ص 85

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

- شركات التصنيف والتقييم الانتمائي : تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق ، حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين ومن تم فإن توافر هذه الخدمة من شأنه ان يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق¹.

الشكل رقم(1-3) يمثل المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة



¹ - شرطي نسيمه - نفس المرجع السابق ص 323

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

المبحث الرابع : مبادئ حوكمة الشركات

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات وفقا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
لقد توصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقطاع الاعمال والمستثمرين والاتحادات المهنية وغيرها من الاطراف المعنية ، مجموعة من المعايير والارشادات حول حوكمة الشركات ، وقد تجسدت نتائج ذلك خلال اجتماع مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على المستوى الوزاري في سنة 1999 ، ان هناك خمس مبادئ اساسية الا انه في سنة 2004 قد تمت مراجعتها وازافة مبدىء سادس اليها والتي تتضمن مايلي :

- 1- ضمان وجود اساس لاطار فعال لحوكمة الشركات : يجب ان يتضمن اطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الاسواق وكفاءتها ، كما يجب ان يتوافق مع احكام القانون ، وان يحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة¹
- 2- حفظ حقوق جميع المساهمين : والتي تشمل نقل ملكية الاسهم واختيار مجلس الادارة ، والحصول على عائد في الارباح ، ومراجعة القوائم المالية ، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة².
- 3- المساواة في معاملة جميع المساهمين : وتعني المساواة بين حملة جميع الاسهم ، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية ، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الاساسية ، وكذلك حمايتهم من اي عمليات استحواذ او دمج مشكوك فيها ، اضافة الى حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع اعضاء مجلس الادارة³.
- 4- حماية حقوق اصحاب المصالح : وهم الذين لهم علاقة بالشركة مثل البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء ، والتي تشمل احترام حقوقهم القانونية ، والتعويض عن اي انتهاك لتلك الحقوق ، وكذلك اليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة⁴.

¹الهنيني إيمان أحمد ، تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في شركات المساهمة العامة ، الاردن 2005 بدون دار نشر ص 5

² عدلي محقق ، ماهي حوكمة الشركات ، منتديات حق القانونية ، قسم البحوث والدراسات القانونية ، منشور على الموقع الإلكتروني <http://haqq.ba7r.org> بتاريخ 29 اكتوبر 2009 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/03

³ قصاص فتيحة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، حوكمة المؤسسات العائلية في الجزائر ، تلمسان 2011-2012 ص 55

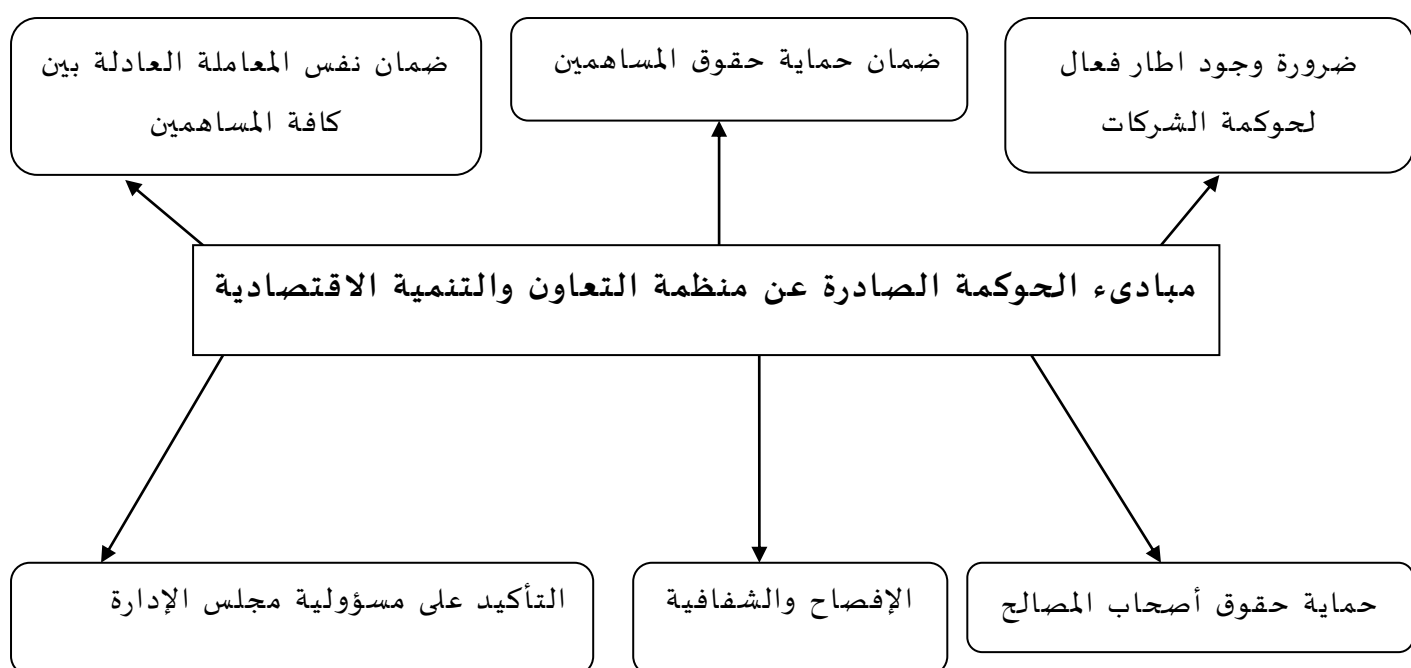
⁴ محمد مصطفى سليمان ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري ، الدار الجامعية للنشر ، الطبعة 02 ، 2009 ص 25

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

- 5- لافصاح والشفافية: والتي تتناول الافصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين واصحاب المصالح عن المعلومات الهامة التي يؤدي حذفها او عدم التصريح عنها الى التأثير في القرارات المتخذة من قبل مستخدمي هذه المعلومة
- 6- مسؤوليات مجلس الادارة: والتي تشمل هيكل مجلس الادارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار اعضائه ومهامه الاساسية، ودوره في الاشراف على الادارة التنفيذية

1

الشكل رقم (1-4) مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .



المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات وفقا للجنة بازل

إن تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي بشكل خاص وغيره من القطاعات الأخرى يستلزم وجود مبادئ وقواعد موحدة ومشاركة من أجل ضمان التنسيق بين مختلف الأجهزة المصرفية في العالم لذا فقد اهتمت عديد المنظمات الدولية بهذا الجانب ولعل أبرزها كالاتي:

¹-عصران جلال عصران ، الاستثمار غير مباشر في محافظ الاوراق المالية ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع 2010 ص 45 .

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

أولا- مبادئ حوكمة البنوك حسب بازل 2006¹

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصارف سنة 1999 م ثم أصدرت نسخة معدلة

منه عام 2005 م وفي فبراير 2006 م أصدرت نسخة محدثة بعنوان "تعزيز اتحاد الحوكمة لأجل تنظيم البنوك"، يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل هذه المبادئ في :

- 1- يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك ، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح وان يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على أكمل وجه تجاه البنك .
- 2- يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وان تكون هذه القيم سارية في البنك ، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح.
- 3- على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وان يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات.
- 4- يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وان يمتلك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وان تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.
- 5- من المهم أن يقر مجلس الإدارة باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام والقانونية باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك ويجب أن تقر الإدارة العليا بالبنك بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الأجل الطويل.

¹ محمد الشريف بن زاوي، حوكمة الشركات والهندسة المالية، دار الفكر الجامعي، ط2016، 1، الاسكندرية، ص56.

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

6-مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الأجل الطويل وان ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الأجل الطويل.

7-تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة ، وتبعاً لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية ، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه.

أصدرت لجنة بازل عدة مستندات توجيهية بدون صفة تنفيذية وتعمل الدول الصناعية العشر (G10) على تنفيذها ، واعتمادها في بادئ الأمر، ومن ثم تعميمها على الدول التابعة لها، لتأخذ صفة الشمول والتنفيذ ، حيث توضع عقبات مالية ومصرفية للمصارف والبلدان التي لا تعتمد هذه المبادئ والتوجهات.¹

¹ محمد سليم وهبه وكامل حسين كلاكش، المصارف الاسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2011، ص31.

الفصل الاول : الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات

خلاصة

تلعب الحوكمة دورا هاما مهما في التأكيد على الالتزامات بالسياسة والاجراءات الرقابية بالشكل الذي يؤدي الى وجود شفافية في التعامل بين الاطراف المعنية وبالتالي منع حدوث الاتهيات والفضائح مستقبلا ، وقد بات واضحا ان تطبيق هذا المفهوم يحدد بدرجة كبيرة مصير الشركات واقتصاديات الدول كذلك .

وعليه فإن المستثمرين الاجانب قبل توجيه استثماراتهم يبحثون عن الشركات التي تتميز بوجود هياكل سليمة لحوكمة الشركات داخلها والتي تضمن مستوى معين من الدقة في إتخاذ القرارات والافصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها .

تمهيد

تتسم البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة بقوى التنافس بين الدول المتقدمة والنامية من خلال تطبيق نظام الحوكمة في جلب الاستثمارات الأجنبية وجعلها تستمتع بمبادئ واساسيات الحوكمة ، وهذا يجعل المستثمر الاجنبي ان يكون له دور فعال في البلد المضيفة وهذا الاخير يكون له حظ وفير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لانها تشكل أحد أهم وسائل تنمية وتنويع الموارد المالية ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتوفير مناصب شغل وغيرها من المتغيرات المؤثرة في تطور الدول ونموها ومؤشرا على حركة السلع والخدمات والتدفقات المالية .

ويختلف اثر الحوكمة من بلد الى اخر على جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر ، ويتوقف ذلك على عوامل متعددة بعضها اقتصادي وتسويقي والبيعض الاخر قانوني وسياسي ، ونظرا لاهتمام الدول النامية بالتطبيق الجيد للحوكمة جعلها تفوز بمناخ الاستثمار وتحسين محددات جذبه بدافع الاستفادة من مزاياه . ولعل الجزائر هي في مرحلة ابتدائية نحوى جذبها للاستثمار الاجنبي المباشر الذي قد يدفعها الى بر الامان نحوى الافضل وتكون قادرة على جلب اكبر عائد من عوائد وارياباح المستثمرين الاجانب .

وللتعرف على اهم الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية لدى الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ، سنحاول التطرق من خلال هذا الفصل الى العناصر التالية :

المبحث الاول : عموميات حول الاستثمار الاجنبي المباشر .

المبحث الثاني : محددات ودوافع ومخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثالث : دور الحوكمة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال

الشفافية

المبحث الاول : عموميات حول الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد اصبحت كل الدول دون تمييز تنظر الى الاستثمار على انه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي ،وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد ،بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمارات الوجهة الضرورية ،لخدمة التنمية الاقتصادية تعد الأهم لان الكثير من الدول النامية وجدت نفسها تستثمر في أنشطة ومجالات لم تحقق مفعولها ،لذلك يجب تحديد الشروط وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار ،وحتى يكون فعلا في خدمة التنمية الاقتصادية المرغوبة .

المطلب الاول : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

سيتم التطرق في هذا المطلب الى مختلف التعريفات التي اعطيت للاستثمار الاجنبي المباشر .

الاستثمار الاجنبي المباشر يتمثل في المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الاجنبي من خلال تحرك مزيج من رأس المال النقدي والمعرفة التقنية والادارية ¹ ولقد عرفت اللجنة المنبثقة عن مؤتمر اتحاد القانون الدولي الحادي والخمسين للاستثمار الاجنبي بأنه : تحركات رؤوس الاموال من البلد المستثمر الى البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر . كما عرفته ايضا : بانه كل استخدام يجرى في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان ²

كما عرفه صندوق النقد الدولي FMI الاستثمار الاجنبي المباشر هو مجموعة من العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم . ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشر

¹ اشرف السيد حامد قبال ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، دار الفكر الجامعي للنشر الاسكندرية ، ط الاولى 2013 ص

حين يمتلك المستثمر الاجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس إحدى مؤسسات الأعمال ،ومن عدد الأصوات فيها ،وتكون هذه الحصة كافية لأعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة¹ . وبعد عرض التعريفات السابقة فإنني أرى انه من الأفضل عدم التعويل عليها كإطار حاصر لظاهرة الاستثمار ،اذ ان الاستثمار ليس بالواقعة الاقتصادية او القانونية المحددة ،بل انه مفهوم متغير ومتطور يتغير ويتطور بتطور الظروف والاضغ الاقتصادية على المستوى الدولي ، فهوى مفهوم قد يضيق وقد يتسع حسب ظروف البلد السياسية والاقتصادية ،فالدولة التي تسعى الى جذب الاستثمارات الاجنبية ،تميل الى تبني مفهوما واسعا للاستثمار ،حتى يمكنها الاستفادة بأكبر قدر ممكن من رؤوس الامال والخبرات الاجنبية في مختلف الانشطة الاقتصادية في اقليمها

تعريف الاستثمار الاجنبي من وجهة نظر بعض الاقتصاديين .

يرى عبد السلام ابو قحف ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الاجنبي لجزء من او كل الاستثمارات في مشروع معين هذا بالاضافة الى قامه بالمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك او سيطرته الكاملة على الادارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار ،فضلا عن قيام المستثمر الاجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات الى الدول المضيفة²

وذهب سمير محمد عبد العزيز الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بيت يسيطر عليه القائمون في بلد اخر ،ويأخذ هذا الاستثمار في الغالب شكل فروع شركات اجنبية ومشروعات مشتركة³ . ويعرفه نزيه عبد المقصود مبروك على انه تلك الاستثمارات التي يملكها

¹ - اميرة حسب الله محمد ،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و المباشر في البيئة الاقتصادية

،الدار الجامعية للنشر الاسكندرية ط 2004 ، ص 23

² - عبد السلام ابو قحف، نظريات التداول وجدوى الاستثمارات الاجنبية ،مؤسسة شباب الجامعة مصر، 1989 ص

³ -سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام ،مكتبة الاشعاع ،الاسكندرية ، مصر ط 2 ،1989، ص 319

ويريدها المستثمر الاجنبي اما بسبب ملكيته الكاملة لها او ملكيته لنصيب منها بكفل له حق الادارة ويتميز الاستثمار الاجنبي المباشر بطابع مزدوج ، الاول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر في البلد المضيف ، والثاني ملكيته الكلية او الجزئية للمشروع¹.

تعريف الاستثمار الاجنبي في التشريع الجزائري

وفقا لما جاء في المرسوم الرئاسي رقم 420/90 ، المتضمن المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب الموقعة في الجزائر بتاريخ 1990/07/23 ، عرف الاستثمار على انه : "المواطن الذي يملك رأسمال ويقوم باستثماره في احد بلدان اتحاد المغرب العربي"²

وبصدور القانون 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في 20 اوت 2001 ، تناولت المادة الاولى والثانية من تعريف الاستثمار وازالت اللبس والغموض بشأنه ، حيث نصت المادة الاولى منه على : " يشمل كل الاستثمارات الوطنية والاجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذلك الاستثمارات التي تنجر في اطار منح الامتيازات والرخصة "

اما المادة الثانية فنصت على انه :

1. اقتناء اصول تدرج في اطار استحداث نشاطات جديدة او توسيع قدرات الانتاج او اعادة التأهيل او اعادة الهيكلة .

2. المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمة نقدية او عينية .

3. استعادة النشاطات في اطار خوصصة جزئية او جزئية .

فالنتيجة المستخلصة من هاتين المادتين ، تكمن في ان الاستثمار هو استحداث نشاطات جديدة وقدرات الانتاج عن طريق الاصول او المساهمة النقدية او العينية في رأسمال

¹ نزيه عبيد المقصود مبروك ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دار الفكر الجامعي ط 01 ، ص 31

² المرسوم الرئاسي رقم 420/90 المؤرخ في 1990/12/22 ، المتضمن المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي الموقعة في 1990/07/23 ، الجريدة الرسمية رقم 06 .

المؤسسة ، كما استعادة النشاطات في اطار خوصصة جزئية او كلية ، وهذا مايسمى بمنح الامتياز لانجاز المشاريع والنشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات ¹.

المطلب الثاني : أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في ابراز اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الحقبة الماضية بالتحديد من بينها :

ينظر للاستثمار الاجنبي المباشر على انه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول ذات الدخل المتوسط حيث من المتوقع ان تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والادارية ، كما انه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية وفرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة ، فضلا انه يساعد على عمليات التكيف الهيكلي ، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها ، ومن اهم مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر مايلي ² :

لا يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر مجرد اداة لتمويل النقد الاجنبي ، كما هو الحال في المعونات والقروض الاجنبية ، انما يمثل تمويلا في معناها الحقيقي ، من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقة من الخارج تتمثل في المعدات والالات اللازمة لاقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية والادارية والتنظيمية والتي يمكن ان تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية ³

تساهم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في خلق العديد من الوافرات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف ، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض او كل المرافق اللازمة لها ، كما يمكن لها ان تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الانتاج ، وانشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معاهدة لتدريب الايدي العاملة الوطنية على الات والآليات الجديدة المتطورة .

¹ نزيه عبد المقصود مبروك ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، 2007 ص 31 .

² - حشيش عادل ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1977 ص 33

³ - طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث دار الكليعة بيروت ط 2 ، 1983 ص 55

وينسب للاستثمارات الأجنبية الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلاد النامية بما توفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد.¹

أما بالنسبة للجزائر فإن الهدف الرئيسي لاستقبال الاستثمار الأجنبي وتحضير أرضية قانونية ملائمة له، هو جلب التكنولوجيا الحديثة نظرا لما لها من أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس سنلاحظ أن المجال الثاني الذي يتم الاستثمار فيه بعد المحروقات هو المواصلات السلكية واللاسلكية.²

المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

من بين الأشكال التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر هي الأشكال التي يتخذها والتي تجسدت ميدانيا على الساحة الاقتصادية العالمية بشكل متفاوت ، ومن أهمها مايلي :

• **الاستثمار المشترك** : وهو كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية ، ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية.³

أو هو عبارة عن استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين ويمكن أن تأخذ المشاركة حصة في رأس المال أو الإدارة أو الخبرة ، ويمكن أن تمتد إلى براءة الاختراع⁴

• **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي** : يعتبر هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي أكثر الأنواع انتشارا وتفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم بإستثمار

¹ - هيكل عجمي جميل ، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية ، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية 1999. ص 23

² حشيش عادل ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية القاهرة 1977 .

³ - عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2008 ، ص 184

⁴ - عمر حامد ، ادارة الاعمال الدولية ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، 1999 ، ص 60

جزء من رأس مالها في دول أخرى من خلال المشروعات الانتاجية او خدمة مملوكة لها بالكامل ، وهي المسؤولة عن العمليات الادارية والانتاجية والتسويقية وتكون هنا درجة المخاطر عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك ، وتستطيع الشركات الدولية القيام بمشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوطها الانتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها¹.

● **مشروعات او عمليات التجمع :** وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف اجنبي واخر وطني سواء عام او خاص ، يقوم من خلالها الطرف الاجنبي بتوفير المكونات الاصلية لمنتج معين وليكن سيارة مثلا على ان يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا ، وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك او شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الاجنبي ، وفي هذه الحالة وبالنسبة للمزايا والعيوب سوف يكتسب المشروع مزايا وعيوب النمط الذي ينتمي اليه سواء المشترك او المملوك للمستثمر الاجنبي².

● **الاستثمار في مشروعات البنية الاساسية المحولة :** وهو ما يعرف بالاستثمار الاجنبي المباشر في شكل عقود لمدة تتراوح ما بين 20 الى 50 سنة ويوجه هذا الشكل الى مشاريع البنية الاساسية (التحتية) مثل بناء محطات توليد الكهرباء او المطارات او الطرق ، ثم استغلالها لمدة متفق عليها على ان يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز الى المجتمع او الحكومة فيما فيها يعرف بعائلة (B.O.T) اي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل ، وهذا النوع مفيد للطرفين حيث ان الدولة تستفيد من التمويلات التي تتوافر عليها الشركات متعددة الجنسيات في بناء مشروعات البنية التحتية ، والتي ستستفيد منها في المستقبل عند انتقال ملكيتها اليها ، وفي الجانب المقابل يرى المستثمر الاجنبي ان تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية وتعود عليه بعائد اقتصادي خلال فترة الامتياز³.

¹ - علي ابراهيم الخضر ، ادارة الاعمال الدولية ، دار رسلان ، دمشق ، سوريا ط 01 ، 2007 ص 52

² - (2) عبد السلام ابو قحف ، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية نمؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية 2003 ، ص 22-23

³ - عبد المجيد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ص 185

المبحث الثاني : محددات - دوافع - مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة

تعمل الدول المضيفة الى وضع مجموعة من المحددات والعوامل المستقطبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك بغرض تنمية اقتصادياتها الا ان رغم توافر هذه العوامل فإن هذه العملية قد تشوبها مخاطر تعيق مسارها هذا ما سنوضحه فيما يلي :

المطلب الاول : المحددات الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر.

يمكن تقسيم المحددات والعوامل المستقطبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى قسمين ، حيث تتجه الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى دولة ما دون أخرى إما نتيجة لعوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة او لعوامل راجعة للدولة الام واستراتيجية الشركة القائمة بالاستثمار (عوامل طاردة)

تتمثل عوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة في العناصر التالية :¹

اولا : العوامل الاقتصادية

من اهمها الناتج الوطني الاجمالي ، معدلات النمو ، مستوى التضخم ، اسعار الفائدة ، هيكل الجهاز المصرفي وقيود التجارة الدولية ، حيث تمثل اهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات وكلما زادت القوة الاقتصادية للدولة كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين .²

ثانيا : توفير الموارد

قد تكون هذه الموارد طبيعية (البترول ، الغاز ، المياه ، المناخ ، ... الخ) وقد تكون بشرية ، ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وانما ايضا جودته وكفاءته ، كما يمكن

¹ - رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة ، المكتبة العصرية ، المنصورة 2007 ، ص

² عمر هاشم ، محمد صدقة ، ضمانات الاستثمارات الاجنبية في القانون الدولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2005 ، ص 15 .

ان تكون تكنولوجية (مراكز البحث والتطوير، المخابر) او تمويلية (امكانية الحصول على القروض)¹

ثالثا : التشريعات الضريبية

هناك العديد من الدراسات التي ركزت على أثر الحوافز الضريبية وكانت النتائج متضاربة ، فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الضريبية أثر إيجابي على جذب الاستثمار بينما انتهى البعض الآخر إلى أن الإعفاءات الضريبية تكون مؤثرة إيجابيا إذا كانت العوامل الأخرى متوافرة ، وهناك من الدراسات من ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل بشدة سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطة مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية عالية ولا يمكن التيقن منها.²

رابعا : البنية الأساسية

مثل الاتصالات والمواصلات والبنية التحتية ، فالبنية الأساسية الضعيفة تقلل من فرض الدولة في جذب الاستثمار نظرا لأنها ستؤدي إلى تحمل الشركة لتكاليف أكثر وهو ما يتعارض مع إستراتيجية الشركات .

خامسا : حجم السوق والطلب على السلعة في الدولة المضيفة

فكلما زاد حجم الطلب او حجم السوق الدولية المضيفة كلما جعلها ذلك سوقا أكثر جاذبية للاستثمار وخاصة بالنسبة للاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي.³

المطلب الثاني : دوافع ظهور الاستثمار الاجنبي المباشر

¹ - رضا عبيد السلام ، نفس المرجع السابق ص 98

² عباس علي ، ادارة أعمال دولية ، دار النشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2003 ص 154 .

دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،

³ بيروت لبنان ، الطبعة الاولى 2006 ص 65

ان تمتع الشركات الاجنبية والمستثمرين الاجانب ببعض القدرات الخاصة وجوانب القوة المتمثلة أساسا في الوفرة المالية والتفوق التكنولوجي والمهارات الإدارية دفعت بهم الى ممارسة أنشطة استثمارية مختلفة خارج الدولة الأم ، اي في دول أخرى سعت جاهدة وبكل الوسائل إلى جذبها من أجل تحقيق بعض الأهداف الخاصة بها .

✓ التأكد على الشفافية في معاملات الشركة ، في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية ، حيث ان الحوكمة تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف موارد الشركة وتآكل قدرتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين عنها¹

✓ إجراءات حوكمة الشركات تؤدي الى تحسين إدارة الشركة ، مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أداء الشركة .

تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الأزمات المصرفية²

ومن اهم دوافع قيام الاستثمار في الخارج الخاصة بالمستثمر الأجنبي ودوافع الجذب من طرف الدول المضيفة .

اولا : دوافع المستثمر الأجنبي

تتعدد دوافع قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار في الخارج ،ويمكن حصر أهمها في النقاط التالية .

❖ البحث عن المصادر : يسعى المستثمر الأجنبي إلى استغلال المزايا النسبية المتوفرة في الدول المضيفة لاسيما تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز ، والمنتجات الزراعية³ ، بهدف بناء قاعدة إنتاج تركز على استغلال المواد الأولية والثروات الكامنة .

❖ الرغبة في النمو والتوسع : إن عجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع الاستثماري والتجاري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار

¹ عمروش سليمان، اثر الاصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1999-2012) رسالة ماجستير تخصص مالة ونقود تبسة 2013 ص 105

² بلخياط جمال ، الاثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الاجنبي في الجزائر رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2003 ص 20

³ - براهيمية امال ، سلامية ظريفة ، تعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر بسكرة يومي 21-22/ 11/ 2014

الخارجي ، والبحث عن منافذ عبر الحدود لوطنية من أجل تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق¹.

❖ الاستفادة من انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج : يسعى المستثمر الأجنبي إلى الاستفادة من الانخفاض النسبي في تكاليف عناصر الإنتاج في الدول المضيفة كإنجاز الأراضي وأجور العمال ، بالإضافة إلى الاستفادة من انخفاض حدة المنافسة المتعلقة أساسا بالسعر والجودة وتكاليف النقل ، وهذا ما يدفعه إلى استثمار مزايا التنافسية والتسويقية لأطول فترة ممكنة خاصة في حالة ارتفاع الطلب على منتجاته ويتحقق كل ذلك في ظل الإنتاج بالبلد المضيف الذي يمنحه أكبر فرصة لتكثيف المنتجات مع احتياجات السوق المحلية مما يساهم في زيادة الطلب عليها ومن ثم زيادة المنافع²

❖ التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق واحدة : يسعى المستثمر الأجنبي إلى توزيع استثمارات في دول وأسواق مختلفة ، بهدف الحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية ومختلف الأخطار التي يمكن التعرض لها ويتحقق ذلك عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار في الخارج ضعيفا على عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بينها قوي نوعا ما وذلك لأنها تتعرض إلى نفس الظروف التي قد تحدث في السوق

❖ تجنب قيود التجارة الخارجية والاستفادة من السياسات الاقتصادية للدول المضيفة : يتم اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تجنب مختلف العوائق التي تعترض التجارة الخارجية ومن بينها الرسوم والضرائب الجمركية نظام الحصص والإجراءات الإدارية المعقدة التي تهدف للتقليل من الاستيراد الخ هذا من جانب ، ومن جانب آخر الاستفادة من الحوافز والتسهيلات المختلفة المنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والمعتمدة في إطار السياسة الاقتصادية الخاصة بتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبي كالتسهيلات الائتمانية وتخفيض معدلات الفائدة ، الحوافز الجبائية الخ³.

¹ - دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الاجنبي ، المعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط الاولى ، بيروت 2006 ، ص 77

² - بامحمد نفيسة ، تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر اطروحة ماجستير ، جامعة وهران 2 سنة 2014/2015 ص 30

³ - بامحمد نفيسة ، تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، نفس المرجع السابق ص 31

ثانيا : دوافع جذب الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف الدول المضيضة

تتنافس مختلف الدول المتقدمة والنامية حول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأسباب عديدة تختلف باختلاف الظروف والاضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة بهم ،وفيما يلي عرض لأهم الاسباب المؤدية الى استقطابها خاصة من جانب الدول النامية .

❖ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية : هناك العديد من الدول التي تمتلك طاقات إنتاجية وثروات طبيعية هائلة كالموارد البشرية ، المعادن والموارد الطاقوية ، الأراضي الزراعية ... الخ ، غير أنها لا تمتلك الإمكانيات المادية والمالية الكافية لاستغلالها ، لذلك تلجئ إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع الاستغلال الجيد لهذه الموارد والطاقات الإنتاجية المتاحة بما يحقق لها أكبر المنافع¹.

❖ زيادة معدل التكوين الرأسمالي : تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الرفع من معدل التكوين الرأسمالي خاصة في الدول المحلية المتاحة في أنشطة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية لاقتصاد البلد المضيف

❖ خلق فرص للعمل : يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص جديدة للشغل من شأنها التخفيف من معدلات البطالة ، بالإضافة إلى تنمية وتدريب واستغلال الموارد والطاقات البشرية المتاحة في البلد المضيف ، والرفع من مستوى العمالة الوطنية من خلال تقديم الخبرة وزيادة المهارات الفنية ، وقد يتحقق كل ذلك في ظل اعتبارات عديدة نذكر منها مايلي :²

▪ الشركات الاستثمارات الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة ، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ، ومن بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية .

¹ - عبيوط محند وعلي ، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري ، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص 168 ،

² - نزيه عبد المقصود ، مرجع سبق ذكره ، ص 419

- ان توسع الشركات الاستثمارية الاجنبية في انشطتها سواء على المستوى الافقي او الرأس مالي مع الانتشار الجغرافي لهذه الانشطة سوف تؤدي الى خلق فرص جديدة للعمل .
- انشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير ، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة¹
- ❖ الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة :تعتبر التكنولوجيا من العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي لذلك تسعى مختلف الدول للحصول عليها والتمكن من استخدامها عن طريق جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يسمح بنقلها من خلال القنوات الخاصة به ، خاصة الشركات متعددة الجنسيات والفروع التابعة لها باعتبارها مصدرا هاما من مصادر توطين المعرفة الفنية والابداع التكنولوجي² . ويتوقف محتوى عمليات نقل التكنولوجيا التي تتم بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركة متعددة الجنسيات الى أحد غروعها في البلدان المضيفة على عدة عوامل منها :
 - خصائص المجال الانتاجي الذي يقع ضمنه الاستثمار .
 - الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف من تشريعات وقوانين تحكم التنافس ، تحمي الملكية والتوظيف وتوفير المهارات البشرية .
- ❖ إستراتيجية الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به تحسين وضعيتها ميزان المدفوعات : يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد كل بلد ، ويعرف بأنه سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في دولة اخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة³ . ويعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الاموال التي تدخل ضمن المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين ، لذلك فإنه يؤثر بشكل كبير على

¹ محمد طارق يوسف ، الافصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ص 25

² فريد كورتل ، عيد الكريم بن عراب ، اشكال ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر مع الاشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان العربية النامية ص 75

³ - مجدي محمود شهاب ، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2010 ، ص 91

ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري وحساب رأس المال بحيث يساهم الاستثمار في :

1- زيادة التدفقات الرأسمالية في حالة تنبيهه لإستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ، لأنه في هذه الحالة قد تقوم الشركات الاجنبية بالاستخدام المكثف لمدخلات الانتاج الوطنية .

2- تقليص المدفوعات الدولية في حالة تنبيهه لإستراتيجية الإنتاج من اجل إحلال محل الواردات ، بمعنى أن الشركات تقوم بسد جزء من حاجات الأسواق المحلية .

المطلب الثالث : مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر.

عموما فإنه يمكن أن نلخص مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جزئين هما :

اولا : المخاطر السياسية

المخاطر السياسية التي يتعرض لها المستثمرون الأجانب في نقض الحكومة لوعودها لسبب أو لآخر وذلك بتنفيذ لقرار الاستثمار ، تتراوح المخاطر السياسية من مجرد مخاطر محدودة التأثير إلى مخاطر استيلاء الحكومة الأجنبية كلية على عمليات الشركة ونظرا للنتائج الخطيرة المترتبة على ذلك فيجب على الشركات متعددة الجنسيات تخفيض المخاطر إلى حدها الأدنى¹.

ثانيا : مخاطر سعر الصرف

يتعرض المستثمرون الأجانب إلى نوع من المخاطر تسمى بمخاطر سعر الصرف أو التبادل الناجمة عن التقلب في أسعار الصرف يجعل العائد الشهري الذي يحققه المستثمر الذي يملك رصيد من عملة معينة

ثالثا : أثار التبعية التكنولوجية :

تتمثل التبعية التكنولوجية في بلد ما في أن يكون هذا البلد غير قادر خلال مدة طويلة على استعمال أو صيانة أو إبتكار منتجات جديدة أو ما يتصل بها من طرق تنظيمية وتراجع حالة التبعية هذه إلى انعدام أو نقص الموظفين الأكفاء

مصطفى بودهان, الاسس والاطراف الجديدة للاستثمار في الجزائر, دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع ط 01
1الجزائر 2003 ص 84

اللازمين لأعمال الإنتاج في المصانع ، ولقد أدت عملية تراكم رأس المال في توسيع وتنويع نماذج الاستثمارات مما أدى إلى زيادة التبعية التكنولوجية¹.

رابعاً : الأثر على ميزان المدفوعات

كانت للسياسات التكنولوجية ودور المؤسسات الأجنبية فيها أثر كبير على هيكل التجارة الخارجية حسب السلع أو البلدان وعلى اتجاه التبادل التجاري .

ويمكن ملاحظة شيء من عدم المرونة في نمط الواردات ويرجع ذلك إلى نسب مشتريات المواد الأولية لهيكل الإنتاج الذي تم بناءه²

خامساً : الأثر على العمالة الدخل

ان السياسة التي تجتازها الدولة مهما كانت طبيعتها تثير مشاكل الحد من البطالة على المدى القصير ، هذه المشاكل التي تزداد تفاقمًا نتيجة لدول المؤسسات الأجنبية .

المبحث الثالث: دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الشفافية .

المطلب الأول المعلومات التي تلزم مبادئ الشفافية البلد المضيف أن يقدمها للمستثمرين الأجانب:

من بين المعلومات التي تلزم مبادئ شفافية البلد المضيف أن يقدمها للمستثمرين الأجانب مايل³

✓ نشر القوانين والتعليمات والسياسات التي لها علاقة بالنشاط الاستثماري الأجنبي وبأعلى درجات الدقة وخاصة في المجالات الآتية:-

- الأحكام والإجراءات الخاصة بالإعفاءات الضريبية للمستثمر الأجنبي .
- الأحكام والإجراءات الخاصة بالتسهيلات المحاسبية المقدمة للمستثمر الأجنبي وخاصة في مجال حساب الاندثارات.
- الأحكام والإجراءات الخاصة بالعمل والضمان الاجتماعي الواجب اعتمادها من قبل

سعيد يحيى تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2007 ص 188-189

² غي فيفرمانى ، تسيير الاستثمار الأجنبي ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 29 العدد 1 ، مارس 1992 ص 47

³ فليح حسن خليف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2004 ص 150

المستثمر الأجنبي.

- الأحكام والإجراءات الخاصة بحماية حقوق الملكية للمستثمرين الأجانب .
- الأحكام والإجراءات الخاصة بالتسهيلات المصرفية التي يمكن تقديمها للمستثمر

الأجنبي

وعلى وجه الخصوص تفاصيل النشاطات المصرفية الآتية¹:

✓ المنح والقروض الحكومية للمستثمرين الأجانب.

✓ الضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب.

سياسة تمويل الاستثمارات الأجنبية.

✓ آليات دعم أسعار الصرف.

البنية التحتية الموجودة التي يمكن استغلالها للمباشرة بالاستثمار الأجنبي .

الخدمات المتوفرة الداعمة للاستثمار الأجنبي مثل الكهرباء، الماء، النقل،

الاتصالات....

المستوى التقني والمهني والخبرة التي تتمتع بها القوى العاملة الوطنية .

كل ذلك وغيرها من عناصر الجذب اللازمة لاستقطاب المستثمر الأجنبي وإشعاره بالاطمئنان والشعور بمشاركة البلد المضيف بتذليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، لزرع الشعور لدى المستثمر الأجنبي بإمكانية تعظيم أرباحه وتحقيق أهدافه، ان الدول المضيفة تحقق أهدافها في تعظيم منافعها الوطنية نتيجة تعاظم عائدات ومنافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما تُلزم مبادئ الشفافية في المجال التجاري قيام البلد المضيف بتوثيق ونشر معلومات واضحة ودقيقة عن جميع اللوائح والأنظمة الإدارية والقرارات التنفيذية المتعلقة بالنظام التجاري والتعديلات الجارية عليها ليتمكن المستثمرون الإطلاع عليها في الوقت المناسب واتخاذ القرار الاستثماري المناسب في محيط استثماري معروف يخلق لدى المستثمر شعور بعدم وجود تمييز بين المتعاملين، ففي حال وجود نقص في المعلومات الخاصة ببيئة ومحيط الاستثمار أو عدم وضوحها ودقتها وشفافيتها سيؤدي ذلك إلى لجوء المستثمر الأجنبي عند إعداد دراسات الجدوى إلى المغالاة في تقدير المخاطر وتحميل الملفات

¹رضا عبد السلام مرجع سبق ذكره ص 95

الاستثمارية ُ كلف إضافية غير موضوعية مما سيدفعه إلى عزوفه عن اتخاذ قرار الاستثمار

1

المطلب الثاني : اسباب عدم تطبيق مبادئ الشفافية

يوجد الكثير من الأسباب المانعة لعدم تطبيق مبادئ الشفافية لجذب الاستثمارات الأجنبية ومنها مايلي:²

- انتشار ممارسات الفساد التجاري في المؤسسات العامة من خلال سوء استخدام السلطة وابتزاز المستثمرين أو الحصول على الرشوة لأغراض شخصية وتحقيق أرباح خاصة.
- انتشار جرائم تبييض الأموال باعتبارها عمليات لاحقة لجرائم الفساد التجاري.
- الضبابية أو عدم وجود مصداقية في أداء مؤسسات الدولة المعنية بترويج الاستثمارات الأجنبية.
- تكتم هيئات مسؤولة من المحامين ، مصاريف ، رجال أعمال ووسائل الاعلام على ترويج المعلومات المتعلقة بالممارسات التجارية الفاسدة³.
- عدم فعالية أساليب متابعة ومراقبة الأنشطة والمسؤولين عن الفساد التجاري.
- عدم وجود التنسيق اللازم فيما بين (الجهاز الإداري والقضائي والإعلامي والمجتمع المدني) في مجال حسم وكشف جرائم الفساد التجاري وتحديد مرتكبيها والإعلان عنها محليًا ودوليًا.
- عدم فعالية وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في كشف وتغطية جرائم الفساد التجاري وعدم فعالية إجراءات التنسيق بينها وبين وسائل الإعلام والمجتمع المدني الدولية واستغلال قدرتها وصلحياتها على مواجهة الفساد والكشف عنها .
- ضعف التنسيق بين الإدارات المحلية المعنية بمعالجة وكشف الممارسات التجارية الفاسدة مع المنظمات الدولية مثل منظمة الشفافية الدولية والانتربول مما يضيع فرصة مراقبة ظاهرة الفساد على مستوى دولي وعدم تطبيق مقاييس عالمية لمكافحة الفساد.

عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، ط 02 ، 2005 ص 250

دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط 01 ، 2006 ص 85 .²

عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، مرجع سبق ذكره ص 120³

• فساد العاملين في المؤسسات المسؤولة عن تقديم الخدمات القانونية للمستثمرين من خلال تقديم خدمات غير قانونية مثل (تسريب المعلومات السرية وتقديم تراخيص غير مسموح بها قانونًا، اعتماد إجراءات تحكيم غير منصفة..)

• أن تعاضم الفساد الكبير في المجال التجاري لدى كبار متخذي القرار واستغلال نفوذهم في استعمال الأموال العامة لصالحهم والحصول على رشاوى عند إجراء الصفقات والعقود وخاصة في مجال منح رخص الاستثمار والمشتريات الحكومية وكل نشاط يحتاج إلى تمويل كبير يؤدي إلى فقدان الأمل في التحكم بالمعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي بسبب حجبه عن المستثمرين المحليين والأجانب وحصر تداولها بين الفاسدين والمفسدين والراشيين والمرتشين وبالتالي القضاء على المنافسة وانتشار الجرائم الاقتصادية المنظمة وسيطرة عصابات المافيا الدولة على مقدرات الشعوب وفشل خطط التنمية¹.

• كما إن لتخلف أداء المؤسسات المعنية بالنشاط الجمركي وعرقلة تقديم التسهيلات الجمركية المناسبة وعدم تطبيقها لمبادئ الشفافية عند تعاملها مع المراجعين وعجرفة موظفيها عند استقبال المستثمرين الأجانب، يؤدي إلى تراجع رجال الأعمال وعزوفهم عن استثمار رؤوس أموالهم للأسباب التالية:-

• إن صعوبة بناء علاقات ومصالح جمركية مشتركة متينة مبنية على التراثة والشفافية بين المستثمرين والبلد المضيف لا يشجع المستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض تغطية الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج².

• إن عدم احترام مؤسسات الجمارك للقوانين الدولية الجمركية وقيامها بترويج المعاملات غير القانونية والكيل بمكيالين مع المراجعين سيحرم السوق من المنافسة والشفافية.

• أن عدم تطبيق الإجراءات الخاصة بمكافحة الغش والتزييف في المعاملات التجارية وعدم الحفاظ على حقوق الملكية سيولد مناخ استثماري غير موثوق به وغير مقبول من قبل المستثمرين الأجانب

• إن انتشار الممارسات الفاسدة في القطاع الجمركي سيؤدي إلى نشوء سوق احتكارية طارده للمستثمرين الكبار.

المطلب الثالث : أهمية الشفافية عند القيام بالاستثمارات الأجنبية .

يعتبر وجود الشفافية عنصراً مهماً بالنسبة للشركات المستثمرة وكذلك بالنسبة للدول المضيفة وهذا للأسباب التالية:¹

أولاً: إن عدم وجود الشفافية تعني تحمل المستثمرين الأجانب تكاليف إضافية و هذا نظراً لعدم توفر المعلومات الضرورية للقيام بعملية الإستثمار، والحصول عليها قد يكون مكلفاً، فمثلاً في حالة الخوصصة، يحاولون المنتافسون على المؤسسات المعروضة للخوصصة الحصول على قدر كبير من المعلومات الخاصة بهذه المؤسسة وأصولها و ظروفها وتكوين عمالها للقيام بعملية التقدير الحقيقي لقيمة المؤسسة، ففي حالة نقص المعلومات حول المؤسسة يؤدي إلى المغالاة في المخاطر الخاصة بعملية الشراء ولذا فإن التقييم يكون بصورة غير موضوعية وأقل من القيمة الحقيقية للمؤسسة.

ثانياً: كما أن انتشار الفساد والرشوة في الدوائر الحكومية يكون من العوامل التي تؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمارات، فمثلاً في أغلبية دول العالم تعتبر الرشوة غير قانونية ولا يسمح بها ، لذا فإن وجود هذه الممارسات يؤدي إلى زيادة المخاطر ولذا فإن المؤسسات لا تقبل المغامرة في هذه الأنشطة إلا إذا كانت العوائد مرتفعة تتناسب مع درجة المخاطرة، فتكاليف الرشوة تمثل نسبة من مداخل بعض الشركات، لذا فإن الإستثمار في هذه الدول لا يتوقف على دراسة الجدوى لاقصادي للمشروع ولكن يتوقف على المدفوعات الغير مشروعة، وهذا ما يؤدي إلى إجماع بعض الشركات أن تستثمر في الدول التي تنتشر فيها هذه العادات غير المشروعة.²

بلخيط جمال ، الاثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الاجنبي في الجزائر ، رسالة ماجستير كلية

¹ العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف 2003 ص 75-76

فريد كورتل ، عيد الكريم بن عراب ، اشكال ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر مع الاشارة لواقعه بالدول

² العربية وبعض البلدان النامية ص 25

ولهذا فكلما كانت قوانين الدولة المضيفة قوية وفعالة في مكافحة الرشوة و الفساد كلما كان ذلك مشجعا على استثمار الموال فيها ، كما محلية الشفافية تعد ضرورية في بعض عمليات الاستثمار التي تكون في شكل ابتلاع أو شراء شركة محلية من طرف شركة أجنبية إذا كانت المعلومات الخاصة بالشركات المتعرضة للشراء أو الابتلاع ، طبيعة إجراءات انتقال ملكيتها والموافقة عليها من طرف الهيئات المعنية بتنازلها يكون في الوقت المناسب ودون وجود أية عرقلة ، لذا فكلما كانت الدولة تقترح تسهيلات فيما يخص هذا النوع من العمليات الاستثمارات تشجع الأطراف الأجنبية على القيام بذلك وفي حالة العكس فإن الراغبين يبحثون عن المحيط الذي تتوفر فيه الشفافية والوضوح¹.

الفرع الثاني: اسباب عدم الشفافية

إن الشفافية تشمل عدة مجالات ويمكن اختصارها في العناصر المهمة الآتية:

أولا: الفساد والرشوة²:

إن وجود الممارسات الفاسدة في الكثير من دول العالم هي محط اهتمام الملاحظين الدوليين والمجتمع المدني عن هذه الممارسات التي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن في أقصر وقت وبطريقة غير شرعية. ويمكن القيام بذلك سواء بالتجارة في الأسلحة والإنسان " الرقيق " أو القيام بالعملية اللاحقة في المخدرات و الجرائم المالية، لان القائمين على هذه الأعمال يحاولون القيام بالعملية اللاحقة للفساد ألا وهي تبييض الأموال حتى تظهر للعيان أنها من مصدر شرعي، لذلك فهم يحاولون الاتصال والبحث عن الحلقة التي تحقق لهم هذا الهدف، وهذا بالمعاملات مع المصرف والقضاة والمحامين والسياسيين و رجال الأعمال والشرطة وغيرهم لتحقيق هذه الغاية، لهذا فكلما كانت المعلومات و الشفافية واضحة في معاملات هذه الهيئات كان ذلك من الدواعي المحفزة على القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لهذا فعلى الدول المضيفة أن تبذل مجهودات جبارة للقضاء على الفساد، وهذا بمراقبة كل الأنشطة والمسؤولين عن الفساد، ويتم ذلك إذا كان هناك جهاز إداري وقضائي و صحافي

رضا عيد السلام ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اوريا مع التطبيق على مصر ، دار النشر للتوزيع ص 58.

ساعد بوراري ، الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008 ص 150

ومجتمع مدني وجهاز إعلامي مستقل ، كما أن الفساد على المستوى الدولي يتطلب تكاثف الجهود وتقديم المعلومات للجهات المعنية منها المنظمة العالمية للشرطة " الإنتربول " لمكافحة الفساد.

ولقد أظهرت دراسة قام بها السلك الدولي أن وسائل الإعلام العمومية لتكشف عن الفساد مقارنة بوسائل الإعلام الخاصة، لذا فإن الدول التي سمحت بتجربة حرية تملك وسائل الإعلام شهدت تحسنا في كمية ونوعية تغطية عملية الفساد ، لذا فالفساد لا يمكن محاربتة محليا بل يجب على المجتمع المدني على المستوى المحلي والوطني بإمكانياتها استعمال قدراتها وصلحياتها على مواجهة الفساد وجميع المستويات المحلية والوطنية ، كما أن التعاون على مستوى دولي مثل مؤسسة الشفافية الدولية يمكن أن تساعد وتراقب الفساد على مستوى أعلى ، وكذلك الالتزام بالإتفاق الذي دعت إليه الدول الأعضاء في " الإنتربول " أن تبني مقاييس عالمية شاملة لمكافحة الفساد في مكافحة الشرطة فرقتها¹.

تعريف الفساد:

إن هذا المصطلح له عدة معاني وفي موضوعنا يقصد به سوء استخدام المنصب "السلطة"

لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة.

فالفساد في موسوعة العلوم الاجتماعية يعني: "سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة فقد يكون الفساد في شكل عمل فردي في حالة قيام المسئول بأعمال ممنوعة بمفرده، ومن بينها الإحتيال، الاختلاس، المحسوبية، والحصول على مبالغ مالية مقابل الإسراع في القيام ببعض العمليات التي تدخل تحت اختصاصه .

أسباب الفساد²:

تختلف اسباب انتشار من بلد لآخر، ولكن الملاحظ أن انتشاره يزداد للأسباب المباشرة التالية:

1.الاسباب المباشرة:والتي تخص سيادة بعض القوانين المسنونة والصلاحيات الممنوحة

للموظفين:

¹جيل برتان ، الاستثمار الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن 2004 ص 57 .
عمر هاشم ، محمود صدقة ، ضمانات الاستثمارات الاجنبية في القانون الدولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2005² .

- ✓ إعطاء التراخيص المختلفة والوثائق.
 - ✓ عدم وضوح النظام الضريبي .
 - ✓ عدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية ومنحها صلاحيات كبيرة مع غياب المراقبة .
 - ✓ هناك أيضا ضخامة حجم المشاريع الحكومية تغري الموظفين الطامعين إلى جني الأرباح الطائلة
2. لاسباب غير المباشرة :وهناك أسباب غير مباشرة ومنها:

- انخفاض دخل الموظفين واستعانتهم بالرشوة لزيادة أجورهم .
- كما أنها تتعلق بالنظام القانوني والضريبي ودور الحكومة فإذا قامت بأدوارها على أكمل وجه لم يتسن للموظفين القيام بعمليات غير شرعية والعكس إذا لم تقوم بدورها وجدت الثغرة للرشوة والاختلاس والعمليات غير الشرعية.
- كما أن القوانين والتشريعات الخاصة بالفساد خاصة في البلدان النامية غير معروفة وتفسر بطريقة خاطئة كما أن عدم معرفتها وانتشارها يجعلها قليلة الأهمية

ثانيا :الرشوة:

ان وجود الرشوة يؤثر تأثيرا مباشرا على تكلفة المعاملة، فإذا افترضنا أن قيمة الرشوة

من العقد ، فالمتعاقد بالطبع لا يتحمل هذه التكلفة بل سيضمنها في السعر أو في العقد ،وقد يكون انتشار الرشوة كعامل مساعد لرفع تكلفة السلعة أو إنجاز المشروع أثر من المعقول ، وهذه الرشاوي قد تكون في معاملات أو صفقات مرتبطة بالخارج وهذا ما يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات وهذا ما يؤثر على زيادة انخفاض العملة الصعبة بالنسبة للدول النامية وقد تكون الرشوة عاملا على التغاضي عن الإنجازات التي تعد مرفوضة من الناحية التقنية ، وقد تكون من الدواعي لاستيراد سلع لا يحتاجها المجتمع وهذا من حيث الأولوية وقد تكون أيضا من العوامل المشجعة على إدخال سلع فاسدة تضر بمصلحة وثروة المجتمع¹.

¹ عمر هاشم ، محمد صدقة ، نفس المرجع السابق ص 61 .

لذلك فإن انتشار هذا الوباء الخطير يقضي على التنافسية والمعاملة العادلة ويؤدي إلى انتشار الجرائم الاقتصادية والمافيا المالية.

وحسب تصريحات " جريمي بوب " المدير العام للتحالف الدول لوضوح المعاملات " : يجب أن يحول الفساد من ممارسة تحتوي كثير من الربح وقليل من الخطر إلى مسألة تحتوي على قليل من الربح وكثير من الخطر¹.

فتجريم الرشوة واعتبارها عملا غير مشروع سواء تم داخل الوطن أو خارجه واعتبارها تكلفة غير قانونية ولا يمكن خصمها من الضرائب كما في قوانين بعض الدول ، كما أن مراجعي ومدققي الحسابات يعتبرون مسئولين عن مراقبة هذه الأعمال غير القانونية²

الفرع الثالث :: الشفافية على مستوى الهيئات المعنية

أولا : الشفافية من المصالح الجمركية :

من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الاجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحيه هذا الجهاز فعلا في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول النامية، والملاحظ في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متفق أدت بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائفة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين. وتلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية³:

• إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة لأخرى.

• إن عكس ذلك هو وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج.

نزبه عبد المقصود مبروك ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ط 01 2007 ص 210 .

² نزبه عبد المقصود مبروك ، نفس المرجع السابق ص 75 .

³ هيكل عجمي جميل ، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية ط 01.2005 ص 110 .

• إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية وخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية غير القانونية، هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية.

• إن تطبيق الإجراءات الخاصة بمكافحة الغش والتزيف في العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول.

• إن موضوع الإسراع والأخذ بعين الاعتبار قيمة الوقت في المعاملات الاقتصادية تكون حافزا للأجانب بأن يستثمر في الدول النامية، لأن التهاون والتسويق يضع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم.

• إن انتشار الرشوة والمحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الرجوع التي يحصل عليها المرتشئين وهذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات وبالتالي يصح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما الإنسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس.

ثانيا: الشفافية على مستوى السياسات الاقتصادية المتبعة

وجود سياسة اقتصادية واضحة تكون حافزا على القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ويكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط الشغل والتأمين... فالحكومة التي تمارس نشاطها في شروط مستقلة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تمتاز بالتذبذب والتغيير في سياستها الاقتصادية. فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه أي بمعنى آخر معرفة العمليات السابقة لعملية الاستثمار واللاحقة وهذا لأن الاستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل قد تصل إلى خمسين سنة¹.

كما أن مصداقية الحكومات المتعاقبة يعد عاملا أساسيا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية لأن الاختلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة يؤثر على مصداقيتها وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات المتفق عليها والقوانين.

¹ محمد طارق يوسف ، الافصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ط 02 2012 ص 75 .

فمثلا في مجال الخصوصية فإن عدم وجود معلومات واضحة وقوانين تشجع على ذلك تجعل المستثمر يحجم عن الدخول في هذا النشاط، كما أن تغيير القوانين بشكل عشوائي وبدون مبرر يعد مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي، كما أن وجود الشفافية في المعاملات المالية يعد حافزا على الاستثمار.

هذا ويعتبر وجود نظام مصرفي قوي وشفاف يسمح بالقيام بالمعاملات المالية والقانونية كالتحويل وتقديم القروض والقيام بعملية الصرف دون قيد وقدرة النظام على منع القيام بالمعاملات المالية المشبوهة مثل غسيل الأموال والتحويلات الغير قانونية. فالإدارة الاقتصادية الفعالة تسمح بالتنبؤ بمستقبل اقتصادي في البلد وهذا ما يجعل المستثمر في أمان بأن قواعد اللعبة لا تتغير في المستقبل بدون مبرر¹.

خلاصة :

بفعل تطبيق نظام الحوكمة اصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان وتمويلها ولاسيما منها الجزائر ، فالاستثمار الاجنبي هو مؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة العولمة وزيادة التحول نحو ألية السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية .

كما يعتبر الاستثمار الأجنبي الميني على اساس نظام حوكمة يتماشى ومتطلبات الوضع الاقتصادي الراهن مصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري والتغيير التكنولوجي وامتصاص البطالة في الاقتصاديات النامية ، وبالتالي أصبحت الحوكمة

¹ فريد النجار ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، ط01 ، 2000 ص 115

الفصل الثاني الحوكمة واثرها على الاستثمار الأجنبي

المباشر

نظام محفزا للنمو الاقتصادي ، هذا ما يفسر التعديلات التي تقوم بها الدول من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الأجهزة المختلفة على المستوى السياسي والاقتصادي وكذلك الاجتماعي ، لجعلها أكثر مرونة لتشجيع جذب هذه الاستثمارات لما لها من آثار على التنمية والتنمية المستدامة للبلدان المستقطبة له

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

تمهيد

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول الى تحسين مناخها الاستثماري وبيئة الاعمال من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة قصد جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، خاصة بعد ادراكها بأهمية ودور هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية هذا من جهة ومن جهة اخرى رغبتها في استغلال الامكانيات الضخمة والمتنوعة التي تتوفر عليها خاصة الثروات الطبيعية والطاقوية التي تشكل فرصة حقيقية للاستثمار وقد بدت هذه المساعي واضحة منذ بداية التسعينات من خلال اصدار بعض التشريعات واستحداث هيئات خاصة بترقية ودعم الاستثمار ، هذا فضلا عن الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية ومحاولات الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التكريس التدريجي لعملية الانفتاح الاقتصادي والتجاري والمفاوضات في اطار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، وكذا الاتفاقيات المتعددة التي ابرمتها الجزائر في مجال حماية وتشجيع الاستثمار .

وخلال دراستنا لهذا الموضوع اخترنا نموذج من الاستثمار الاجنبي المباشر في بلادنا الجزائر وهو مشروع قائم على صناعة وتركيب السيارات من نوع "رينو" الجزائر والتي هي فرنسية الاصل ، وفي دراستنا هذه يهمننا معرفة نظام الحوكمة التي تتبعه هذه الشركة لتحقيق هدفها الاقتصادي ومكانتها في السوق المحلية .

ولقد قسمنا فصلنا هذا الى ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : واقع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر

المبحث الثاني : اثر الحوكمة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث : مدخل عام حول مصنع "رونو" بوهران

المبحث الرابع : نظام الحوكمة في شركة رونو الجزائر

المبحث الاول: واقع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر

لقد سارعت الجزائر إلى تنفيذ مختلف الإصلاحات من أجل تكيف اقتصادياتها مع التحديات العالمية الجديدة، هذا التوجه الجديد كان له انعكاسات واضح على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، و ذلك بمقاييس مختلفة سواء فيما يتعلق بحصة الدولة منها أو مخزونها و أهم القطاعات و الدول المستثمرة فيها و هذا ما سيتم بلورته في هذا المبحث.

المطلب الاول: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

بعد التعرض إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، سيتم في هذا العنصر الوقوف أكثر على جميع جوانب الاستثمارات وذلك بتحليلها حسب القطاعات المستفيدة من هذه التدفقات وذلك وفقا للفروع التالية:

الفرع الأول التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

سيتم التطرق إلى التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب قطاع المحروقات لكونه القطاع الأكثر أهمية في الاقتصاد الجزائري ثم التوزيع القطاعي خارج قطاع المحروقات، كما يجدر الذكر أنه لا توجد هناك بيانات وافية عن نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية، بحيث أن المصادر الرسمية الجزائرية لا تبين سوى الاستثمارات المرخص لها دون التطرق إلى الاستثمارات المنجزة.

من خلال التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنتعرف على أكثر القطاعات استثمارا خلال الفترة 2002 - 2016

أولا: الاستثمار في قطاع المحروقات

تشكل المحروقات أكثر من نسبة % 95 من إجمالي صادرات الجزائر، حيث تعد الجزائر الممول العالمي الثاني منذ سنة 1967 بالغاز الطبيعي، ويعد الأوروبيون أهم زبائنهم، مما يجعل هذا القطاع من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تم التصريح ب 99 مشروع استثماري أجنبي لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال هذه الفترة بقيمة 472163 مليار دينار جزائري، ويتوقع أن يرتفع عدد المشاريع الأجنبية في هذا القطاع نظراً لقيام الدولة بإصدار قوانين خاصة تلغي احتكار المؤسسة الحكومية (سوناطراك) للقطاع ويسمح للمؤسسات الأجنبية بمزيد من الحرية في ممارسة نشاطها وتم إبرام عدد من العقود بين شركة سوناطراك وعدد من الشركات البترولية العالمية منها خلال عام 2002 باستثمار قيمته 2,5 مليار دولار BP- AMOCO إمضاء عقد شراكة مع مجموعة

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

حيث تمتلك شركة سوناطراك 35 % وذلك لغرض إنتاج الغاز الطبيعي والعمل على اكتشاف احتياطات جديدة بمنطقة عين صالح بالجنوب الجزائري.

ثانيا: الاستثمار خارج قطاع المحروقات

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج

قطاع

المحروقات تتوزع على النحو التالي:

الجدول رقم (03-01): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2016 (الوحدة: مليون دينار)

النسبة	القيمة مليون دينار	النسبة	عدد المشاريع	
0.20	4373	%1.70	14	الزراعة
3.50	77661	%16.67	137	البناء
80.48	1783922	%60.22	495	الصناعة
0.61	13572	%0.73	6	الصحة
0.67	14820	%3.04	25	النقل
5.13	113772	%1.70	14	السياحة
5.37	119139	%15.82	130	الخدمات
4.03	89441	%0.12	1	الاتصالات
100	2216699	%100	822	المجموع

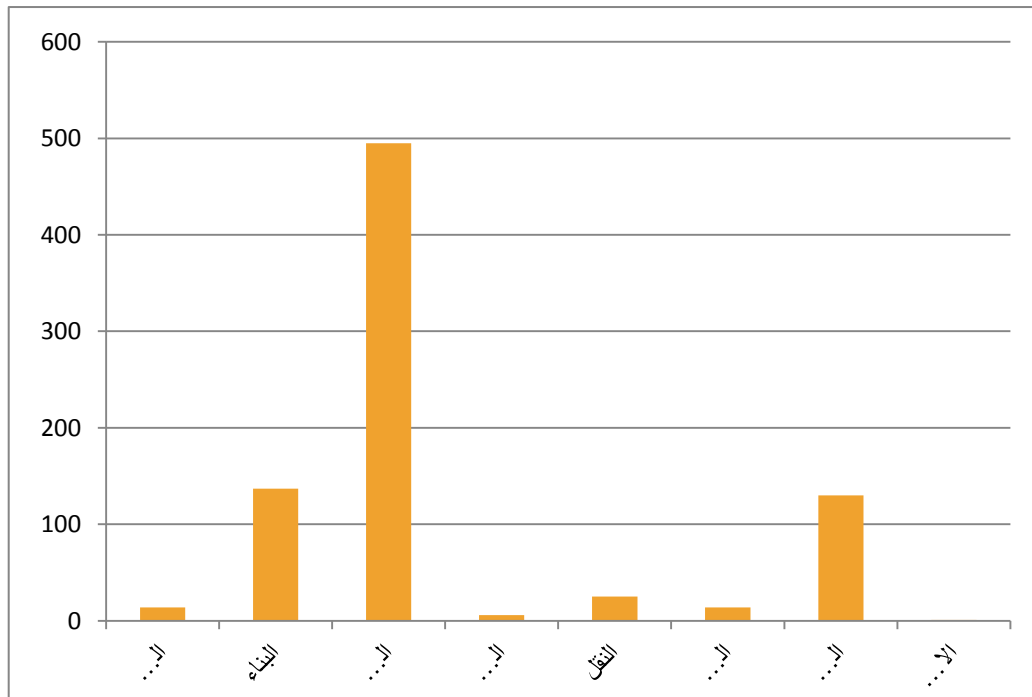
المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار, قاعدة البيانات متاحة على الرابط : WWWandi.dz

2018,

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

شكل رقم (01-03): التوزيع القطاعي للاستثمارات المصروح بها من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2002-2016)

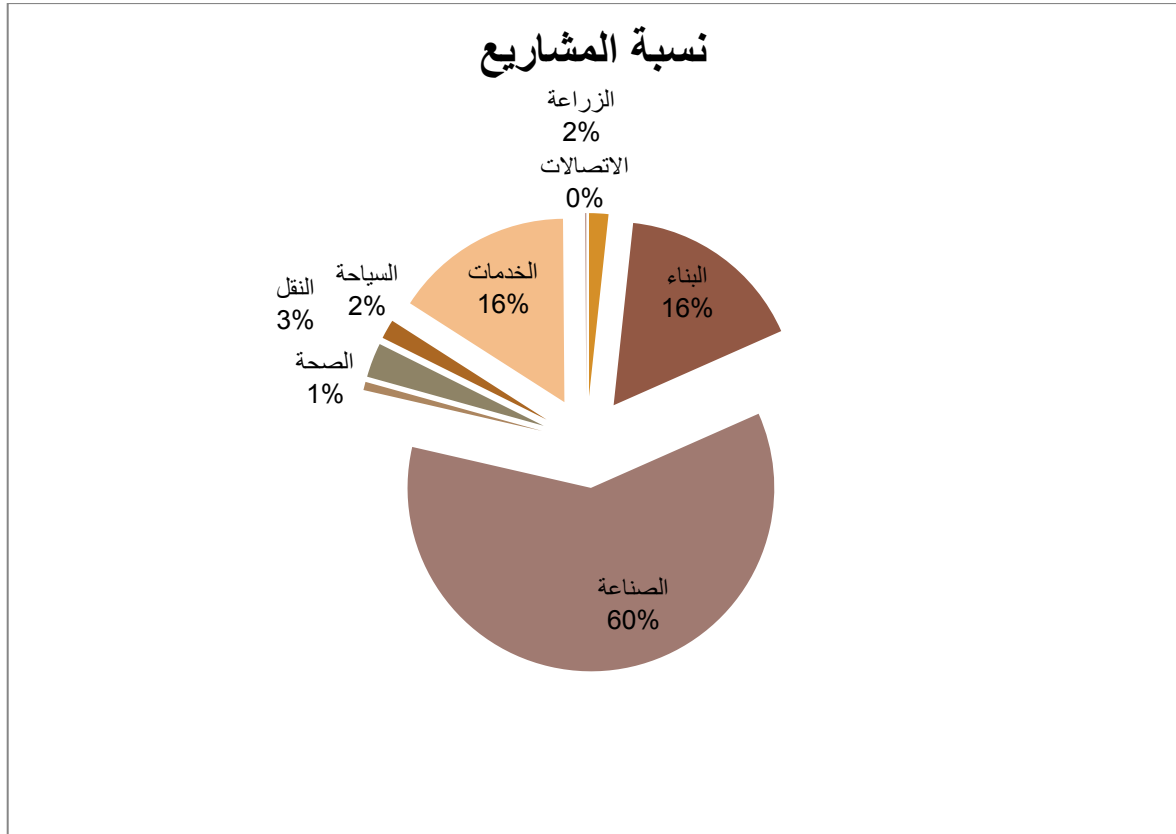
عدد المشاريع



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (01-03)

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

نسبة التوزيع القطاعي للاستثمارات المصروح بها من حيث نسبة المشاريع خلال الفترة (2016-2002)



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (01-03)

الفرع الثاني : تحليل معطيات الجدول

من خلال الجدول رقم (01-03) نلاحظ ان توزع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني , حيث يحتل كل من قطاع الصناعة وقطاع البناء وقطاع الخدمات الصدارة في استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية , سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة والتي بلغت نسبتها على التوالي : 60.22% , 16.67% , 15.82% اما من حيث المبالغ المقدره فنجد الصناعة والخدمات والسياحة والاتصالات هي القطاعات التي تستقطب اكبر الاستثمارات والتي بلغت نسبته 60.4% - 5.3% - 5.13% - 4.03% على التوالي فهذه القطاعات تتميز بمردودية عالية للشركات الاجنبية , أما بالنسبة للجزائر فهي تسمح بامتصاص عدد كبير من البطالة إذ قامت بتوفير 119525 منصب عمل محققة من طرف الاستثمار الاجنبي المباشر في مختلف القطاعات .

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

ومن جهتها لم تحض القطاعات الاخرى بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمار الاجنبي المباشر رغم أهميتها , ففي قطاع الزراعة لم يسجل سوى 1.70% من مجموع الاستثمار الاجنبي رغم الفرص الكبيرة المتاحة , كما ان قطاع السياحة لم يستقطب سوى 5.13% من مجموع قيمة هذه الاستثمارات , رغم أن التوجه واضح نحوى إشراك الرأس المال الاجنبي في بناء القاعدة الهيكلية في الجزائر وتهيئتها وتطويرها .

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد كانت نتائج التجربة الجزائرية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر متباينة تبعا لمناخ الاستثمار في البلد، وفي هذا الإطار سيتم التطرق إلى واقع تدفقات الاستثمار في الجزائر

تتنوع الدول التي تستثمر في الجزائر لذلك سنحاول معرفة أكثر الأقاليم استثمارا خلال الفترة 2002 الى 2016 والتي يوضحها الجدول التالي :

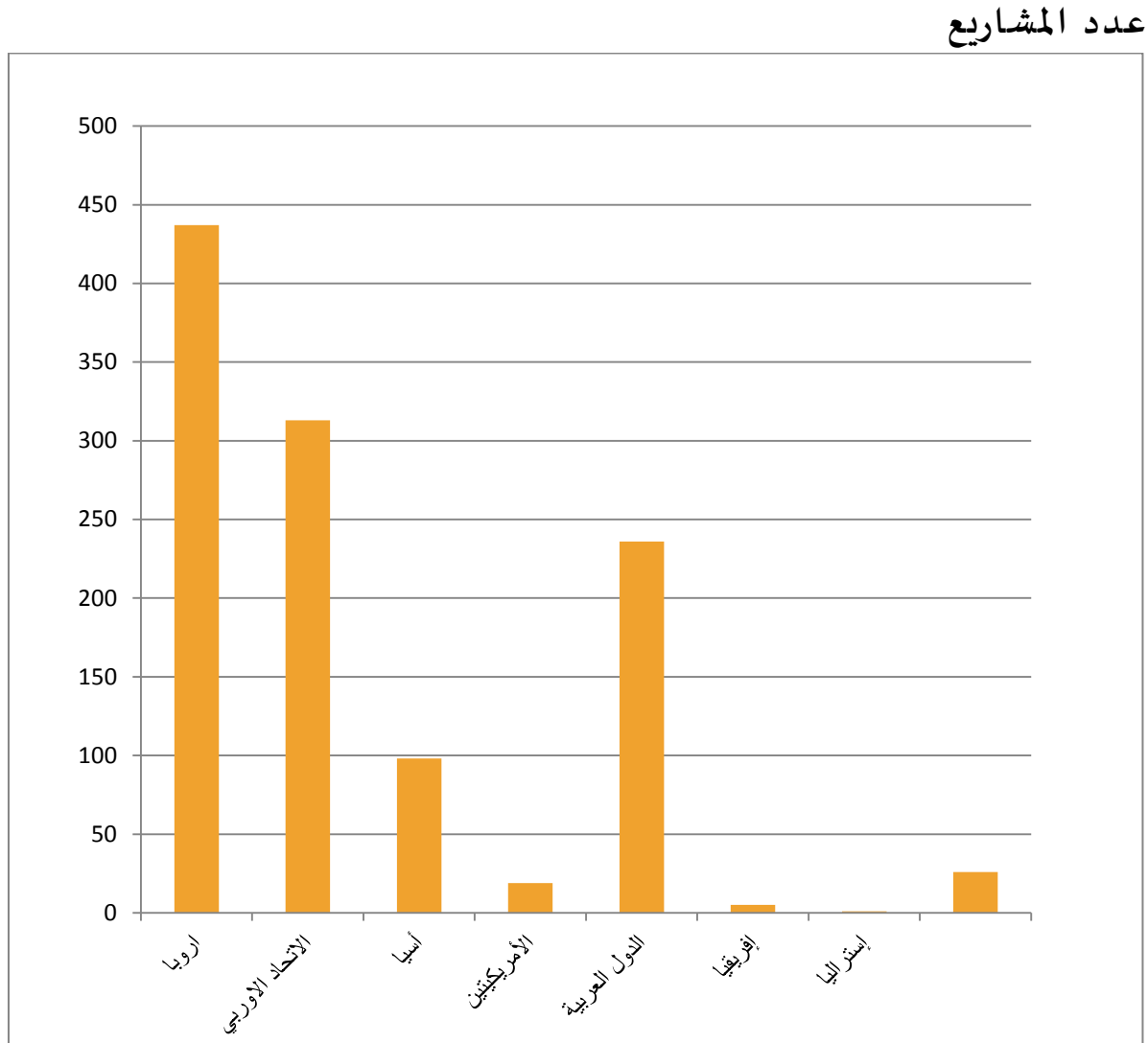
جدول رقم (02-03): التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002-2016 (الوحدة :مليون دينار)

المبلغ (مليون دينار)	عدد المشاريع	الاقالم
364501	437	اروبا
323298	313	الاتحاد الاوربي
493406	98	آسيا
59504	19	الأمريكيين
1181166	236	الدول العربية
4510	5	إفريقيا
2974	1	إستراليا
2106062	26	متعددة الجنسيات
2216699	822	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار , قاعدة بيانات متاح على الرابط : WWWandi.dz

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

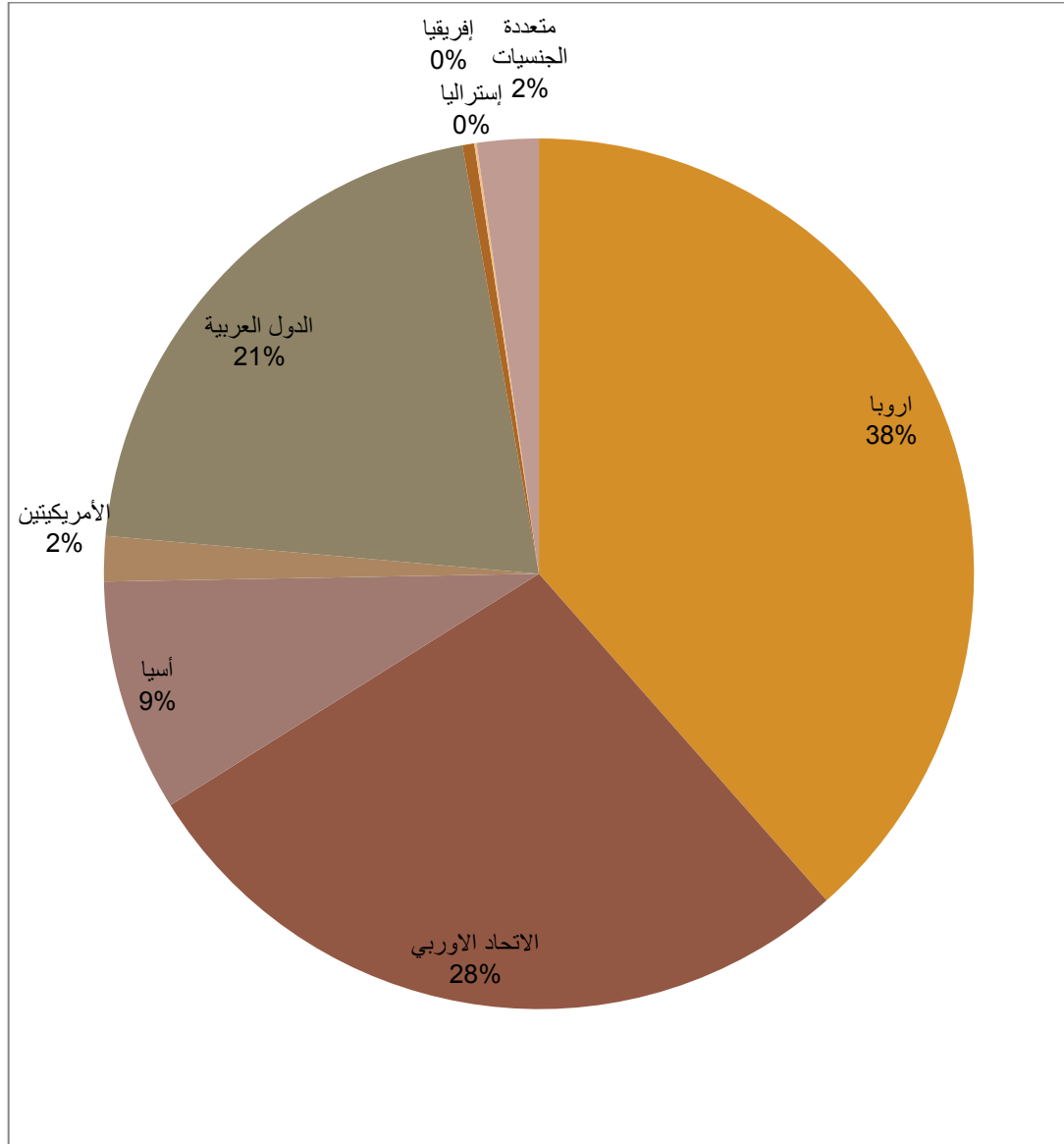
الشكل رقم (03-02) التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2002-2016)



المصدر : من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (02-03)

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

التوزيع الجغرافي النسبي للاستثمار الاجنبي المباشر من حيث عدد المشاريع خلال الفترة
2016-2002



المصدر ر : من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (02-03)

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "دونو" الجزائر بوهران

من خلال الجدول رقم (02-03) والشكل رقم (02-03) يتضح ان اوربا تحتل المرتبة الاولى بالنسبة للإستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر ب 437 مشروعا ماقيمته 955161 مليون دينار جزائري ثم تليها دول الاتحاد الاوربي ب 313 مشروعا أي بقيمة 677209 مليون دينار جزائري ثم تليها الدول العربية ب 236 مشروعا بقيمة 997528 مليون دينار جزائري وهي تحتل المرتبة الاولى بالنسبة لقيمة المشاريع في آسيا . ويبقى حضور دول استراليا وامريكا وافريقيا واسيا ضعيف في الجزائر

المبحث الثاني: اثر الحوكمة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

اصبح موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر احد الموضوعات الرئيسية التي تحضى باهتمام عديد الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري ، حيث شهدت العشرية الاخيرة من القرن الماضي تزايد المنافسة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشرة ، تكمن هاته المنافسة في جعل عوامل جذب الاستثمارات الاجنبية اثر تحفيز لانسياب المزيد من رؤوس الاموال الاجنبية المباشرة ، لذا نجد ان هناك حراك مستمر من طرف الدولة الجزائرية من اجل تحسين هذه العوامل وجعلها أكثر تحفيزا للمستثمر الأجنبي بهدف تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

¹ المطلب الاول: الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول النامية تحاول تعزيز مسارها الاقتصادي وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي وبلوغ حجم المديونية مستويات عالمية ، مما ألزم الحكومة الجزائرية تبني مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية والمالية في محاولة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كان أهمها تلك التي وضعت في سنوات التسعينات والتي احتوت على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر .

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

اولا : قانون الاستثمار رقم 63- 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963¹

جاء القانون 277-63 ليدعم الاستثمار بهدف بعث النشاط الاقتصادي وإنعاش الحياة الاقتصادية من جديد ، وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الاموال الأجنبية الموجودة في الجزائر ، وإلى جلب الاستثمارات الأجنبية ، ذلك لحاجة الاقتصاد الجزائري انذاك لرأس المال الأجنبي وضعف الامكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال الداخلية .

إذ يمنح بموجب هذا القانون لكل شخص أجنبي سواء معنوي او طبيعي الاستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية للدول ، بعبارة أخرى ان قبول المستثمر الاجنبي مرهون بمدى كون هذا المستثمر الأجنبي يعمل في إطار أهداف الدولة أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل أهمية للاقتصاد الوطني .²

حيث حمل هذا القانون في طياته مجموعة من الضمانات العامة للمستثمر الأجنبي منها

3 :

✓ حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هاته المؤسساتي

✓ المساواة أمام القانون ولأسيما المساواة الجبائية

✓ الضمان ضد نزع الملكية والتعويض العادل في حالة نزعها .

¹ - القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية العدد 53 ، 02 ، اوت 1963 .

² - محمد سارة ، الاستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة حالة أوراسكوم - بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في قانون الاعمال ، جامعة قسنطينة ، 2010/2009 ، ص 14

³ - محمد سارة ، نفس المرجع السابق ص 14

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

إلا أن هذا القانون لم يعرف تطبيقها من الناحية الواقعية ذلك لتخوف المستثمرين الأجانب من عدم الاستقرار الاقتصادي ، انتهاج النظام الاشتراكي ، ضيق الاسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج .

ثانيا : القانون رقم 66- 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966.¹

إثر فشل القانون 63-277 اهدت الدولة الجزائرية الى سن تشريع جديد هو القانون 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمار للقطاع الوطني والأجنبي ، الذي أعطى الاولوية للاستثمار من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية تهدف لزيادة تدفق العملة الصعبة ، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل بمعنى آخر هو ان الاستثمارات الخاصة تنجز في الجزائر حيث ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية الى الدولة والهيئات التابعة لها ، أما رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي فيمكنه الاستثمار في القطاعات الاخرى بشرط الحصول على اعتماد من قبل السلطات الإدارية ، لكن هذا القانون وكسابقه فشل لأنه جاء بأحكام قاسية على المستثمر الأجنبي ولم يطبق عليه بل اقتصر على الاستثمارات الوطنية

ثالثا : القانون 82- 13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد²

وهنا عرفت السياسة الاستثمارية تجاه الأجانب منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية ، حيث يسمح القانون 82-13 في إطار المخطط الوطني للتنمية للاستثمارات الأجنبية العمل في الجزائر وحصولها على إعفاءات ضريبية بشرط المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام

¹ - القانون رقم 66 ن المتضمن قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 80 ، 17 سبتمبر 1966

² - القانون رقم 82- 13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وكيفية تسييرها ، الجريدة الرسمية 1724 ، العدد 35 ، 28 سبتمبر 1982-

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

بنسبة 51 بالمئة ، وهذا ما أكد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحقيق أهداف الإستراتيجية التنموية¹.

رابعا : القانون 86 -13 المعدل المؤرخ 19 مارس 1986²

جاء هذا القانون ليعدل ويتمم القانون 82-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مجال المحروقات ، لذلك هدف القانون الجديد الى التخفيف من الالتزامات التي تقع على عاتق المستثمر الأجنبي ومنحه بعض الصلاحيات بخصوص سير المشروع الاستثماري ، فالشركاء الاجانب وفق القانون الجديد والذين ينضون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف .

• قوانين ما بعد فترة الإصلاحات

اولا : قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 افريل 1990³.

بالرغم من أن القانون 90 -10 هدف الى تفعيل السياسات النقدية مما يعني انه ليس بقانون الاستثمار ، إلا انه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي

✓ حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر .

✓ التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة ، وإقرار إمكانيات تحويل الاباح وإعادة تحويل رأس المال .

¹ - بن حمودة محبوب إسماعيل بن قانة ، مرجع سبق ذكره ص 64-65

² - القانون 86 - المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة ، الجريدة الرسمية ، العدد 1476 ، المؤرخ في 19 غشت 1986

³ - القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية رقم 16 ، 1990.

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

✓ قبول الجزائر مبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي

✓ التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام ، لهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين بالاضافة الى أن المصرف المركزي يلعب دور هيئة الاستثمار بالسهر على ضمان حقوق المستثمرين وتطبيق القوانين .

ثانيا : الامر 06- 08 المؤرخ في 15 جوان 2006

جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للامر في 20 اوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة ، فهوى يسمح لكل مستثمر مهتم بفرض الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 في المائة من الرأسمال المقيم ، او بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كان واو معنويين خاضعين للقانون الجزائري ، او من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في اطار خصخصة كلية أو جزئية¹.

المطلب الثاني : الاطار المؤسسي للإستثمار الاجنبي في الجزائر

في اطار المحافظة على حقوق المستثمرين الاجانب وتمكينهم من ممارسة أنشطتهم بكل حرية أسست هيئات إدارية تهتم بتطوير مشاريع الاستثمار وتضمن حصول المستثمرين على المزايا والضمانات المتاحة ، ولعللا من اهمها مايلي :²

¹ - كرامة مروة - نفس المرجع السابق ص 68

² - محمد حسب الله ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ، القاهرة ، الدار الجامعية للنسر والتوزيع 2005 ص 55

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

اولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

بمقتضى المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار تم استبدال وكالة ترقية وتطوير ودعم الاستثمارات (APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة ذات طابع إداري متخصصة في خدمة المستثمرين المحليين والاجانب وتتولى المهام التالية:¹

- ✓ ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها
- ✓ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين واعلامهم ومساعداتهم
- ✓ تسهيل الاجراءات التأسيسية وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة واللامركزية .
- ✓ تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار .
- ✓ تزوير المستثمرين بكل الوثائق الادارية الضرورية لإنجاز الاستثمار .
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرين خلال فترة الاعفاء .
- ✓ المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار .

وفي مجال ترقية الاستثمار تقوم الوكالة بتنظيم مؤتمرات وملتقيات دولية وأيام دراسية وإعلامية متعددة ، كما تقوم بإصدار منشورات متعلقة بفرض الاستثمار حسب المناطق والتخصصات في مجال البحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية ، كما تقوم الوكالة أيضا بالمشاركة مع السلطات الحكومية في تحديد وتعيين المناطق التي تتطلب تنمية ، وتساهم في ترقية المناطق وإنشاء أرضية المشاريع وكذا البحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية.²

¹ - منصورى زين واقع وأفاق سياسية الاستثمار في الجزائر ، مجلة شمال افريقيا ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد 2005،02 ص 135/134 .

² - منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار ، متاح على الموقع التالي www.andi.dz 2014 . تاريخ الاطلاع 2018/02/10

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

ثانيا : المجلس الوطني للاستثمار والشبكات الوحيد المركزي

✚ المجلس الوطني للاستثمار CNI هو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة ، أنشئ بموجب الامر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 2001 08/08 المتعلق بتطوير الاستثمار ويتولى المهام التالية :¹

✓ صياغة استراتيجيات وألويات الاستثمار وذلك من خلال اقتراح التدابير اللازمة التي من شأنها تطوير وترقية الاستثمار وفق خطة شاملة تتضمن الامكانيات والمجالات المراد تطويرها .

✓ تحديد المناطق المعينة بالتنمية حيث يقوم المجلس بتحديد الاستثمارات حسب المزايا النسبية للاقتصاد الوطني .

✓ إقرار الاجراءات والمزايا التحفيزية بعد التحقق من توفر الشروط اللازمة لطبيعة الاستثمار .

✓ المصادقة على المشاريع واتفاقية الاستثمار

✚ الشبكات الوحيد المركزي : تم انشاء هذا الشبكات كجهاز لامركزي لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار ومن اجل رفع العوائق والصعوبات الادارية التي تعيق المستثمرين المحليين والأجانب ، فمن خلال هذا الجهاز تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بإبلاغ المستثمرين بمختلف القرارات لاسيما تلك التي تتعلق بالمزايا في أجل لايتعدى 30يوم ، كما تقوم بتسليم كل الوثائق المطلوبة لإنجاز المشاريع .²

¹ - المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 355/06 ، الصادر في 2000/10/09 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار ، الجريدة الرسمية العدد 64 الصادرة في 2006/10/11 ص 13/12 .

² - منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار ، مرجع سبق ذكره

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

ثالثا : الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار وصندوق دعم الاستثمار

✚ الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار ANIREF: تم انشائها سنة 2007 وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تشرف عليها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، تعمل على تسهيل عملية توطين نشاطات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر كما تسعى الوكالة إلى خلق سوق خاص بالعقار الصناعي والفلاحي يكون من خلاله عنصر العقار متاح عبر خرائط ومناطق صناعية معينة في العديد من الولايات الجزائرية¹.

✚ صندوق دعم الاستثمار: تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمار في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 بهدف إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافق عليها لصالح المستثمرين ، وبالأخص تمويل أشغال البنية التحتية الضرورية لتجسيد نشاطات المستثمرين .

المطلب الثالث : تسهيلات وعوائق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

أدت مجموعة واسعة من الإصلاحات والتدابير الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تهيئة مناخ الاستثمار ، ويعتبر إصدار الأطر القانونية وإنشاء الهيئات المكلفة بالاستثمار وتشجيع القطاع الخاص لتقليص دور الدولة في توجيه الاقتصاد من أهم تلك الإصلاحات ، هذا فضلا عن تقديم ضمانات متنوعة هدفها تقليص الصعوبات والعراقيل التي تعاني منها البيئة الاستثمارية ، غير أن ذلك لا ينفى وجود بعض العوائق التي قد تؤدي إلى تقييد التدفقات الاستثمارية الواردة .

وفيما يلي سيتم عرض أهم الضمانات التي تقدمها الجزائر للمستثمر والعوائق التي يعرفها المناخ الاستثماري².

¹ - سعيد يحيى ، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر مرجع سبق ذكره ص 120

² - نعيمة أعيل ، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر ، طبعة الاولى سنة 2006 مكتبة الوفاء القانونية ص 45

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

اولا: ضمانات الاستثمار في الجزائر

قامت الجزائر باتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بحماية المستثمرين الأجانب والاستثمارات الاجنبية المباشرة على اعتبار أن الاستثمارات من هذا النوع لا تخلو من النزاعات التي قد تنشأ لسبب أو لآخر، لذلك فقد منحت العديد من الضمانات لتحفيز المستثمرين الاجانب على الاستثمار في الجزائر هذا من جهة ،ومن جهة ثانية لحمايةهم وضمان حقوقهم ،حيث حددت هذه الضمانات بشكل واضح من خلال قوانين الاستثمار لسنة 1993 و 2001 و 2006 وعموما تركز مختلف الضمانات المتصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار على اربعة مبادئ وهي : حرية الاستثمار - رفع القيود الادارية - حرية تحويل رؤوس الاموال والعوائد الناتجة عن الاستثمار - اللجوء إلى التحكيم الدولي في حماية وجود نزاعات ، وقد تضمن قانون الاستثمار لسنة 2001 الضمانات الممنوحة للمستثمرين كتنمة وتعديل لما جاء به قانون الاستثمار 1993 ويمكن تلخيص الضمانات التي جاء بها في النقاط التالية :¹

✓ المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والاجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري .

✓ الإقرار باستمرارية المزايا المستفاد منها والمحددة في الامر 03-01

✓ الإقرار بمبدأ منع المصادرة الإدارية للاستثمارات المنجزة ، وإذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به يترتب على ذلك تعويض عادل

✓ ضمان تحويل رؤوس الأموال والعوائد إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف للمبالغ القابلة للتحويل

✓ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع .

ثانيا : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من الجهود التي تقوم بها الجزائر في إطار تحسين البيئة الاستثمارية من خلال سن القوانين واللوائح وإنشاء أجهزة وهيئات خاصة بترقيته ،تبقى هناك مشاكل

¹ مصطفى سليمان ، محفزات وعوائق الاستثمار الاجنبي في الجزائر ، دار الفكر للنشر والتوزيع ط الاولى ص 55

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

وعراقيل تحد من تدفقات الاستثمارات الاجنبية إليها وقد أنجز البنك الدولي سنة 2002 دراسة خاصة حول مناخ الاستثمار في الجزائر حيث شملت أكثر من 560 مؤسسة على مستوى 09 ولايات وكانت نتائج الدراسة كالتالي :¹

✓ عراقيل على مستوى الجهاز المالي : تعتبر العراقيل المالية من المشاكل التي تؤثر على أداء المؤسسات الناشطة بالاقتصاد الوطني ، بحيث يعتبر النظام المصرفي الجزائري نظام تقليدي يفتقد للفاعلية والقدرة على التأقلم مع معطيات المستثمرين ، كما يتميز بثقل الإجراءات في المعاملات البنكية وضعف الرقابة وغياب الشفافية في منح القروض . عائق القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة : يعبر القطاع الموازي او القطاع غير الرسمي عن مجموعة النشاطات الاقتصادية التي لا تخضع للقوانين المنظمة للاقتصاد ، وبالتالي هو أحد أوجه المنافسة غير المشروعة ، حيث يسيطر القطاع الموازي في الجزائر يسيطر على 40 بالمئة من الكتلة النقدية في السوق الوطنية .

✓ عائق العقار : يعتبر من أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين لكون العقار يعد عاملا مساعدا في استقرار وتوطن المستثمرين ، ومن أهم العناصر التي يمكن إدراجها ضمن هذا العنصر مايلي :²

- عدم توافق طبيعة الأراضي مع المشاريع المراد إنجازها .
- ارتفاع أسعار العقارات .
- طول المدة الزمنية المستغرقة في رد الهيئات المكلفة بمنح العقار على قرار استغلاله إضافة إلى ثقل الإجراءات الإدارية والقضائية .

✓ العراقيل الإدارية والقانونية : تمثل العراقيل الإدارية والقانونية أحد العوامل الرئيسية لتحسين مناخ الاستثمار وجذب رأس المال الأجنبي ، ومن أهم ما يميز هذا الجانب في الجزائر هو البيروقراطية في الجراءات ونقص الخبرات المتخصصة في الميدان

¹ أبو قحف عبد السلام ، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية 2003 ص 23

² ساعد بوراري ، الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

وتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بينهما ، هذا فضلا عن انتشار الفساد والرشوة¹

المبحث الثالث : مدخل عام حول مصنع " رونو " بوهران

سعت الدولة الجزائرية الى إستقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة , ولعل من اهم هذه الاستثمارات هي في مجال الصناعة الثقيلة هي صناعات السيارات من نوع "رونو" لشركة فرنسية الاصل تحل بالجزائر الكائن مقرها بمنطقة وادي تليلات بولاية وهران غرب الجزائر العاصمة .

المطلب الاول : نشأة مصنع "رونو"

مصنع "رونو" الجزائري هو مصنع لصناعة السيارات علامة رينو , مصنع مشترك بين الجزائر وفرنسا , يقع بمنطقة وادي تليلات بولاية وهران غرب الجزائر العاصمة بقدره انتاجية تقدر ب 150000 سيارة سنويا , تم تدشينه رسميا يوم الاثنين 10 نوفمبر 2014 , معلنا كبداية عن ميلاد اول سيارة من نوع "رونو سيمبول" قام بدتشينه كل من الوزير الاول عبد المالك سلال والرئيس المدير العام للمجمع رينو السيد "كارلوس غصن" مرفقين بوزراء البلدين وزير الصناعة الجزائري عبد السلام بوشوارب ونظيره الفرنسي السيد "لوران فابيوس" وزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية , وحسب الاتفاق المبرم بين البلدين عام 2012 حول المبلغ المالي للإستثمار , وطاقة الانتاج ومراحل الانتاج , وانواع السيارات المصنعة .

ملكية المصنع عبر الشراكة الجزائر 51% - فرنسا 49%

مبلغ الاستثمار 1 مليار يورو

¹ نفس المرجع السابق ص 122

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائرية بوهران

مراحل الانتاج الثلاثة : المرحلة الاولى 25000 سيارة (2015)

المرحلة الثانية 75000 سيارة (2016)

المرحلة الثالثة 150000 سيارة سنويا

انواع السيارات المصنعة : رونو Renault Symbol

رونو Renault Stepway

رونو Renault Cli 04

المطلب الثاني : انتاج الشركة

أشرف عبد السلام بوشوارب، وزير الصناعة والمناجم، الخميس، على فعاليات اتفاقية المتناولة في قطاع السيارات التي نظمها الشريك الفرنسي في صناعة السيارات، رونو، بولاية وهران، حيث ضم هذا اللقاء 286 شريك في المتناولة أغلبهم أجانب، حضروا من عديد الدول للمشاركة بقوة في تلك المحادثات بهدف عقد شركات مستقبلية مع متعاملين جزائريين وقد تم خلال هذا الموعد الكشف عن تصنيع سيارة كليو 4 قبل نهاية السنة الجارية لتنضم إلى سلسلة السيارات المنتجة بالجزائر وهي "سيمبول" و"سنديرو ستاب وي"، بالإضافة إلى عديد المشاريع التي يسعى الشريكين الجزائري والفرنسي تطويرها في هذا المجال.

أكد بوشوارب وزير الصناعة والمناجم، في كلمة له على أهمية اتفاقية المتناولة التي جمعت 286 شريك بولاية وهران والتي تعد الأولى من نوعها، مشيرا إلى الأولوية التي توليها الحكومة من أجل إنجاز مثل هذه المبادرات التي من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تطوير القطاع الصناعي وبالتحديد في مجال تصنيع المركبات الذي تراهن عليه الجزائر في إطار إستراتيجية وطنية تسعى لخلق الثروة خارج قطاع المحروقات، هو التزام قال عنه بوشوارب قائم من أجل بناء صناعة قوية في قطاع السيارات، حيث رحب بالمناولين الأجانب الذين سترافقهم الحكومة من أجل تطوير استثماراتهم بالجزائر التي تمنح بدورها جوا من الاستقرار بكل أبعاده وكذا منافسة قوية بالنظر إلى نوعية اليد العاملة. وفرة المواد الأولية، التكوين إلى جانب الإطار التشريعي الملائم الذي يساعد على تطوير كل أنواع الاستثمارات.

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

وبالنسبة لوزير الصناعة، فإن الجزائر تعتبر سوقا مهما يضم 6 ملايين مركبة وهي قابلة للتطور لأنها تعد بوابة إفريقيا والبلد الوحيد الذي يربط المتوسط بالقارة السمراء عبر البر وعليه فإن تأطير هذه العملية وتنظيمها كان أولوية بالنسبة للحكومة بما يضمن احترافية الأسواق الوطنية، فقد تم تقديم إعفاءات جمركية وأخرى ضريبية لصالح النشاطين الصناعيين لا سيما في قطاع المناولة لمدة 5 سنوات، ناهيك عن دفتر الشروط الذي سيعرض قريبا على الحكومة لتنظيم قطاع المناولة في تصنيع قطع غيار السيارات، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي الخاص بنسبة الإدماج وغيرها من القوانين التي تم سنها وتعديلها لضمان فضاء تشريعي يشجع على الاستثمار.

ومن هذا المنطلق دعا بوشوارب المناولين الأجانب إلى اقتحام السوق الوطنية ومرافقة صناعة السيارات في الجزائر بهدف الوصول إلى تجاوز مرحلة تصنيع قطع الغيار والوصول إلى مرحلة التصدير للخارج عن طريق البحث عن أسواق لتصريف المنتجات الجزائرية وبقى الهدف من هذه الاتفاقية التي حضرها مناوولون أجانب في غالبيتهم هو وضع الشركاء الجزائريين مع زملائهم الأجانب وجها لوجه بما يسمح بعقد شركات اقتصادية مهمة تسهل عملية التحويل التكنولوجي مع التزام الحكومة بمرافقة كل هذا المسار من خلال مختلف التسهيلات التي تقدمها. بوشوارب تحدث أيضا عن بلوغ نسبة إدماج ما بين 42 إلى 46 بالمائة في تصنيع المركبات في أفق 2019 مع كسب سنتين مقارنة بالمهلة التي تم منحها للمتعاملين في الوقت الذي صنعت فيه رونو الجزائر 90 ألف مركبة منذ تاريخ انطلاق العملية سنة 2014 وسيصل إلى 100 ألف قبل نهاية العمل الجاري، ليؤكد مرة أخرى أن الجزائر تسعى إلى بلوغ هدف تصنيع 500 ألف مركبة بكل الأنواع في أفق 2022.

من جهته أكد والي وهران عبد الغني زعلان أن وهران تملك البنيات التحتية اللازمة التي تسمح باستقطاب عدة مستثمرين أجانب وتطوير عديد القطاعات على غرار قطاع السيارات فهذه الولاية تحولت اليوم إلى قطبا صناعيا بامتياز، بدوره قال برنارد كومبييه الرئيس المدير العام لرونو على مستوى الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، الهند وإيران، أن مجمع رونو حقق نسبة نمو بلغت 36 بالمائة في هذه المنطقة وأكد أن "رونو" يريد أن يجعل من الجزائر العمود الأساسي لتصنيع السيارات في القارة الإفريقية ونقطة لتصدير السيارات نحو باقي بلدان القارة، نفس الرأي ذهب إليه "قيوم جوسلان" المدير العام لرونو الجزائر الذي كشف عن إطلاق سيارة كليو 4 قبل نهاية 2017 وقال إن رونو الجزائر أنتجت 42 ألف مركبة في 2016 وتطمح لبلوغ 60 ألف وحدة خلال العام الجاري ورفع اليد العاملة إلى أكثر من 900 موظف قبل نهاية شهر جوان المقبل.

المطلب الثالث : اهم المواصفات وانواع السيارات التي ينتجها مصنع رينو الجزائر

أكد السيد أندري عبود أن مصنع رونو بواد تلييلات ينتج سيارة جديدة كل أربع دقائق، حيث تستغرق كل سيارة ساعتين من أجل تجميعها وتركيبها، إذ تتكون كل مركبة من 2500 قطعة غيار يتم تركيبها من طرف عمال مؤهلين تلقوا تكويننا معمقا لمدة تزيد

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

عن 30 ساعة لكل عامل، وأضاف أن المصنع يشغل حاليا أزيد من 1000 عامل، وبالنسبة لطاقة الإنتاج كشف المتحدث أنها انتقلت من 20 ألف سيارة سنة 2015 إلى 42 ألف مركبة سنة 2016 لتستقر عند 60 ألف مركبة سنة 2017، وسترتفع قيمة الإنتاج 100 ألف سيارة سنة 2022، بهدف تلبية الطلبات المتزايدة للزبائن، ناهيك عن تركيب أنواع جديدة من السيارات في مصنع وهران.

اهم انواع انتاج السيارات لمجمع رينو الجزائر

يقوم مجمع "رونو" الجزائر المتواجد مقره بوادي تليلات ولاية وهران بصناعة ثلاثة انواع من السيارات من نوع "رونو" وهي كالات

اولا : " سامبول " بالمازوت

أعلنت رينو الجزائر عن بداية تصنيعها لصيغة جديدة من سامبول "منتوج بلادي" بمصنع واد تليلات بوهران، مجهزة بمحرك ديزل بسعة واحد فاصل خمسة لتر "دي سي إي" يولد قوة 85 حصانا، وهو نفس المحرك الذي تدعمت به سيارة داسيا سونديرو ستيب واي، وفي هذا الإطار أكد مدير رينو الجزائر السيد أندري عبود خلال ندوة صحفية عشية انطلاق صالون وهران للسيارات أن النجاح الكبير الذي حققته سيارات رينو المركبة في الجزائر بتسجيل طلبات قياسية ونسبة رضا عالية وسط

الزبائن من 48 ولاية، دفع رينو الجزائر إلى تدعيم تشكيلتها بسامبول بمحرك ديزل يتميز بالاقتصاد والقوة "وهي سيارة تتوفر على كامل تجهيزات الأمان والراحة والجاذبية تم عرضها بسعر تنافسي ومدروس هو الأفضل حاليا في السوق" وأكد أندري عبود أن 70 من المائة من سيارات سانديرو ستيب واي المصنوعة في الجزائر والتي تم تسويقها منذ نوفمبر 2014 تسير بمحرك ديزل وهذا ما يدل على أن الجزائريين يفضلون محركات "المازوت" أكثر من محركات البنزين، ما دفع رينو الجزائر إلى تدعيم سامبول الجزائرية بمحرك ديزل، ومن المنتظر أن تشهد، حسب، نجاحا كبيرا في السوق.

وفي هذا الإطار أكد مدير التسويق على مستوى رينو الجزائر السيد هشام ناصري أن بداية استقبال الطلبات الأولية "بري كوموند" على سامبول التي تسير بالمازوت سيكون بداية الأسبوع القادم بحيث يمكن للزبائن التوجه لجميع وكالات رينو الجزائر بمختلف ولايات الوطن وتسجيل طلباتهم الأولية مرفوقين ببطاقة تعريف وعنوان بريدهم الإلكتروني، على أن يكون بداية تسويق هذه السيارة بداية العام المقبل.

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

ثانيا : رينو " كيلو 4 "

أعلن مدير عام رينو الجزائر للإنتاج السيد "أرماندو بينديتو اسبينا"، عن بداية تركيب سيارة كليو 4 بمصنع واد تليلات بوهران، والتي سيتم تسويقها مطلع العام القادم، مؤكداً أن هذه السيارة التي عرفت نجاحاً كبيراً في السوق الجزائرية ستدعم بإضافات جمالية ستجعلها أكثر جاذبية ومنتعة، خاصة وأنها تجمع آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا رينو في مجال التصميم والتجهيز والأمان، وستحتوي على محرك من أنجح محركات "رونو" وستعلق الأمر بمحرك ديزل بسعة 1.5 بقوة 85 حصاناً.

وأضاف المتحدث أن مصنع وهران تدعم بأجهزة متطورة في تركيب السيارات تتماشى مع معايير "رونو" العالمية بهدف تقديم مركبات ذات جودة عالية للزبون الجزائري، بنفس معايير السيارات التي تسوق في أوروبا ومختلف دول العالم، وفي جوابه على سؤال طرحته الشروق حول إجبار دفتر الشروط الجديد على المصنعين تسقيف الأسعار وتصنيع سيارات تسير بالغاز أجاب السيد أرماندو بينديتو اسبينا أن مصنع "رونو" بواد تليلات يتماشى مع جميع المواد التي جاء به دفتر الشروط خاصة فيما يتعلق بمعايير السلامة والأمان في السيارات ونسبة الإدماج وتكوين العمال واحترام آجال تسليم السيارات بعد استقبال طلبات الزبائن.

المبحث الرابع : نظام الحوكمة في شركة رينو الجزائر

المطلب الاول : اهم المكاتب الاساسية في شركة "رونو"

مكتب الموارد البشرية : يمكن حصر مهام مكتب الموارد البشرية في المهام التالية

الموارد البشرية ،التكوين وتحسين المستوى ،الاتصال ،التسيير الاداري لمستخدمين المقر ،متابعة مشاريع المؤسسة ، الاعلام والتقارير .

مكتب المكلف بالمالية : يقوم بالمهام التالية

التمويل والهندسة المالية ،الجباية ،الميزانية ،حصيلة النشاطات الاجتماعية ،مراقبة التسيير العملياتي ، مراقبة وتنسيق محاسبة الهياكل اللامركزية ، التأمينات ، الاعلام والتقارير .

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

مكتب النشاطات المركزية : يقوم بالمهام التالية .

تسيير المقر ، التمويل والوسائل العامة ، المحاسبية المركزية للمقر ، الخدمات الاجتماعية ، الاتصال ، العلاقات العامة متابعة انتاج المؤسسة ، الاعلام وإعداد بنك المعطيات حول التجهيزات والعتاد والخدمات للمؤسسة ، تقارير عامة حول انتاج المؤسسة .

مكتب الشؤون القانونية : يقوم بالمهام التالية .

الفصل في المنازعات الداخلية ذات الطابع التجاري ومنازعات المقر ، متابعة نقاط بيع المؤسسة ، جرد وضبط ممتلكات المؤسسة (المواد الاولية ، قطع الغيار ، الخ)

مكتب التخطيط والتنبؤ : يتولى المهام التالية

التخطيط والتنبؤ ، دراسات اقتصادية ، التنظيم ، نظام الاجراءات ، معالجة المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات ، الاعلام والدراسات متابعة خصائص إنتاج المؤسسة ، الاعلام والتقارير ، التوثيقية ، تقييم منتج المؤسسة .

مكتب التدقيق : يقوم بالمهام التالية .

توجيه وتسيير عملية التدقيق ، مراقبة التسيير الاستراتيجي ، مراقبة معايير وإجراءات المناقصة .

مكتب التطوير والتقنية : ويقوم بالمهام التالية .

اعداد استراتيجية وسياسية الشركة فيما يتعلق بالدراسات ن إنجاز وتسيير مشاريع الاستثمار ، مراقبة تطبيق إجراءات التي تدخل في مجال اختصاصها .

مكتب الصحة والأمن والبيئة : تسعى الشركة من خلال هذاالمكتب الى تحقيق السلامة والامن في العمل وحماية البيئة والمجتمع وتقوم بالمهام التالية .

إعداد إجراءات ومعايير في مجال البيئة والامن والاطار المعيشي ، تدعيم المعلومات حول التكنولوجيا الجديدة ، متابعة مشاريع المؤسسة ، الاعلام والتقارير .

المطلب الثاني :مدى تطبيق الحوكمة في شركة "رونو" الجزائر

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

تعتبر شركة "رونو" الجزائر بوهران من اهم الشركات الاجنبية الفرنسية المستثمرة في الجزائر حيث وجب ان يكون لها تنظيم للعلاقات الوظيفية والتزامها بأعلى المعايير فيما يخص علاقاتها مع الجزائر .

وللوقوف على واقع الحوكمة في المؤسسة وجب علينا النظر في مدى تطبيق مبادئ الحوكمة فيما يخص التسيير وضبط المهام والوظائف لكل طرف .

• وجود أساس لاطار فعال لحوكمة الشركة

تولي شركة "رونو" اهمية لتطبيق وممارسة الحوكمة في المؤسسة ويتضح ذلك من خلال عمل مجلس الادارة بتطبيق أعلى معايير الأداء المهني من خلال التحديد المدقق لمهام وصلاحيات الافراد في جميع النشاطات وذلك من حيث ان كل عامل يصله بشكل دوري تقرير يبين طريقة العمل والمسؤوليات التي يجب تحملها عند إنجاز المهام كما تصل هذه التقارير بصفة هرمية من المسؤول الأعلى إلى الأسفل ، وذلك ضمن السلم الوظيفي ، إلا أن الشيء السلبي هنا أن التقارير السنوية المعروضة للجمهور لا تحتوي على بنود دليل الحوكمة .

• ضمان حقوق المساهمين (الجزائر -فرنسا)

تعتبر شركة "رونو" الجزائر شراكة بين الجزائر 51% وفرنسا 49% حيث ان حقوق المساهمين محفوظة حسب قانون 51، 49 كغيرها مع باقي الدول الاخرى الاجنبية التي تستثمر في الجزائر .

• دور اصحاب المصالح

تعتبر كافة مؤسسات الدولة العليا بمثابة اصحاب المصالح باعتبار الشركة مملوكة بين دولتين وبالتالي دورها يكمن في مختلف القرارات والتشريعات المتحدة ومن جهة اخرى فإن للمجتمع دور هام باعتباره أساس لكل الدولة .

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

المطلب الثالث : واقع الافصاح والشفافية في " رونو "

اولا : الافصاح والشفافية

تقوم شركة "رونو" بتقديم جملة من الموضوعات الهامة والمتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي للشركة وحقوق الملكية وحوكمة الشركات وتغاضت عن ذكر البعض الاخر ونجمل ذلك في :

- المعلومات التي إتزمت الشركة بالافصاح عنها ":

التزمت الشركة من خلال التقرير السنوي بالافصاح عن القوائم المالية المحددة وفق النظام المحاسبي المالي على قائمة الأصول وقائمة الخصوم وقائمة جدول حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة وحركة التغيير في رؤوس الاموال الخاصة والملاحق .

❖ الوضعية المالية للشركة بواسطة الميزانية (الاصول والخصوم)

❖ الافصاح على أداء الشركة .

❖ الافصاح على التغييرات المفصلة عن مصدر رؤوس الاموال الخاصة بالشركة

❖ الافصاح من خلال التقرير المكتوب عن الاصول المتعلقة بمنتجات الشركة

وذلك بالتطرق الى مختلف الأنشطة التي تمارسها والتي تدخل ضمن نشاطها

الاساسي

❖ الافصاح عن أصولها المالية ومساهماتها في النمو الاقتصادي الجزائري .

❖ الافصاح عن مدى تطوير رقم اعمالها بالمقارنة مع سنوات سابقة .

- المعلومات التي لم تلتزم الشركة بالافصاح عنها .

❖ لم تلتزم الشركة بالافصاح عن المبالغ الدائنة والمدينة بشكل تفصيلي

للمنشأة الأم والشركات التابعة والزميلة الاطراف الاخرى ذات العلاقة .

❖ لم تلتزم الشركة بالافصاح عن كيفية معالجة مشاكل العمليات المنجزة

بالعملة الصعبة والخسائر الناتجة عن التغييرات في أسعار السيارات التي

تنتجها .

❖ المشاكل البيئية التي تواجهها

❖ تواريخ الاستحقاق لكل من الاصول المالية والخصوم المالية .

❖ الاخطار المحتملة التي قد تواجهها .

❖ إجمالي الأرباح والفوائد المدفوعة خلال السنة في جدول تدفقات الخزينة .

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

ثانيا :شفافية مسؤولية مجلس الادارة

للوقوف على هذا العنصر وجب علينا اولا الوقوف عند مكونات كل من : الجمعية العمومية -مجلس الادارة - اللجنة التنفيذية.

1- الجمعية العمومية : مهمتها تمثيل المساهمين (الجزائر وفرنسا) والتي تتكون من

❖ وزير الصناعة الجزائري ووزير الصناعي الفرنسي

❖ مدير شركة " رونو "

❖ ممثل رئيس الجمهورية الجزائري السيد الوزير الاول

❖ والي ولاية وهران

2- مجلس الادارة : مهمته التوجيه والمراقبة الادارية وبعرض التقارير ، يتكون من :

❖ الرئيس: المدير العام

❖ الاعضاء

- ممثلين عن ادارة الشركة

- الرئيس المكلف بالمبيعات على مستوى نقاط البيع في مختلف جهات

الوطن

- نائب الرئيس المكلف بالتسويق

- الرئيس المكلف بالنقل للسيارات المنتجة الى اماكن نقاط البيع

ممثلين عن العمال

3- اللجنة التنفيذية : وهي المسؤولة عن التسيير الفعلي للشركة وتقديم التقارير

تتكون من :

❖ نائب الرئيس المكلف بالتسويق

❖ المدير التنفيذي للمالي

❖ المدير التنفيذي للاستراتيجية والتخطيط

❖ المدير التنفيذي للموارد البشرية

ملاحظة : هناك تداخل بين مجلس الادارة واللجنة التنفيذية من حيث

الاعضاء المكونين وهذا يؤثر على نوعية القرارات المتخذة .

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

ثالثا: توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال داخل وخارج الشركة

في هذا المجال توفر الشركة معلومات معتبرة من مختلف الأنشطة وأهم الأحداث الهامة مع القيام بإحصاء جميع المعلومات من الطاقم العمالي والاداري كل ذلك في التقرير السنوي الذي تصدره . لكن من جهة أخرى هذا التقرير لا يصدر كل سنة ولا يصدر في وقت متأخر ، أما عن قنوات الاتصال فإنه لا يوجد هيئة مختصة بالاعلام والاتصال ، وكذا فإن الموقع الرسمي للشركة لم يتم تحديثه من قبل .

رابعا: المسؤولية الاجتماعية في الشركة

فضلا عن دورها الاقتصادي والتجاري تعتبر شركة "رونو" مؤسسة اجنبية استثمارية فهي شراكة بين الجزائر وفرنسا انشأة من اجل تشجيع المنتج المحلي وبأسعار منخفضة وجودة عالية ، كما انها تمتص نسبة البطالة وتحسين مستوى المعيشي للسكان وذلك من خلال :

- ❖ توفير فرص عمل لافراد المجتمع
- ❖ تحسين الرفاهية المادية لزيائنها للعمال داخل الشركة .
- ❖ توفير وسائل نقل للعمال
- ❖ توفير الرعاية الصحية للعمال وأسرههم
- ❖ توفير وحدات سكنية للعمال داخل الشركة

المطلب الرابع: اهم التقارير حول شركة "رونو" الجزائر

تمكنت "رونو" الجزائر من الحفاظ على صدارة السوق الجزائرية طيلة 11 سنة، بتسويقها لـ 90 ألف مركبة سنة 2017، واحتلالها صدارة المبيعات بفضل مصنعها المتواجد بواد تلييات بوهران، والذي تمكن من تركيب أزيد من 116 ألف سيارة جزائرية منذ نوفمبر 2014.

وفي هذا الإطار كشف مدير "رونو" الجزائر السيد أندري عبود خلال ندوة صحفية على هامش صالون وهران للسيارات، أن حفاظ "رونو" على ريادتها طيلة 11 سنة يرجع في البداية لعلاقتها التاريخية مع الجزائر وتقديمها لسيارات تتماشى مع مختلف الشرائح والأذواق، تتميز بالجودة العالية والسعر المدروس،

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

بالإضافة لشبكة توزيعها المترامية في 31 ولاية تتكون من 56 موزعا يعرضون خدمات بيع متكاملة مع توفير قطع الغيار الأصلية وضمان الصيانة، وبالرغم من اعتراف المتحدث بتراجع مبيعات "رونو" في الجزائر بسبب الإجراءات التي أقرتها الحكومة بهدف التقليل من الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي، حيث تزحزحت مبيعات رونو من 400 ألف سيارة سنة 2012 إلى 90 ألف سيارة سنة 2017، غير أن تماشي "رونو" مع متطلبات وتغيرات السوق الجزائرية يضيف السيد أندري عبود ومرافقتها لسياسة الحكومة الجزائرية الرامية إلى تطوير الصناعة المحلية للسيارات مكن "رونو" من المحافظة على ريادتها وتقديمها لمنتوج جزائري يتميز بالجودة والتنوع والسعر المدروس.

وبلغة الأرقام أكد السيد أندري عبود أن مصنع "رونو" بواد تليلات ينتج سيارة جديدة كل أربع دقائق، حيث تستغرق كل سيارة ساعتين من أجل تجميعها وتركيبها، إذ تتكون كل مركبة من 2500 قطعة غيار يتم تركيبها من طرف عمال مؤهلين تلقوا تكويننا معمقا لمدة تزيد عن 30 ساعة لكل عامل، وأضاف أن المصنع يشغل حاليا أزيد من 1000 عامل، وبالنسبة لطاقة الإنتاج كشف المتحدث أنها انتقلت من 20 ألف سيارة سنة 2015 إلى 42 ألف مركبة سنة 2016 لتستقر عند 60 ألف مركبة سنة 2017، وسترتفع قيمة الإنتاج 100 ألف سيارة سنة 2022، بهدف تلبية الطلبات المتزايدة للزبائن، ناهيك عن تركيب أنواع جديدة من السيارات في مصنع وهران.

فتد مدير تسويق رونو الجزائر السيد هشام ناصر الإشاعات التي تحدثت عن تجاوز انتظار زبائن سامبول وسانديرو سنة أو أكثر من أجل استلام سياراتهم، مؤكدا للشروق أن العملية لا يمكنها أن تتجاوز في أسوأ الأحوال ستة أشهر، وتختلف المدة من ولاية إلى أخرى، حسب الكثافة السكانية، فمدة تسليم السيارة بعد إيداع الطلب تتراوح ما بين خمسة وأربعين يوما وشهرين على أقصى حد، وبالنسبة لمعدل انتظار الزبائن عند تسجيلها الطلبات الأولية "بري كوموند" فإنها تقدر بثلاثة أشهر، وطمأن المتحدث أن عملية شراء سيارات "رونو" المصنوعة في الجزائر ليست مستحيلة أو صعبة، مطمئنا أن كل زبون أودع طلبه الأولي سيتحصل على سيارته، مؤكدا أن طول انتظار الزبائن مؤخرا يعود للطلبات القياسية على سيارات "رونو" والحيلة التي يستعملها بعض الزبائن الذين يطلبون نفس السيارة أكثر من 14 مرة.

الفصل الثالث دراسة حالة فرع شركة "رونو" الجزائر بوهران

خلاصة

لقد سعى نظام الحوكمة في الجزائر على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر , وهذا الاخير كانت له دوافع جمة استدعت تقديم الدولة لجملة من الحوافز والتسهيلات والضمانات قصد كسر العزلة التي وضعت فيه منذ عشرية كاملة وإعادة تأهيلها إقليميا ودوليا من جهة وزيادة تدفقاتها الأجنبية من جهة أخرى , وبالرغم من توفرها على إمكانيات تؤهلها لأن تكون قطب استثماري والثروات والقدرات الكامنة والتي تحفز طموحات من يسعى إلى الربح والتوسع , إلا أن الطريق مازال طويلا حتى تحقق تنمية اقتصادية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر كحل رئيسي للأزمة وكذا غياب إستراتيجية نظام حوكمة الشركات واضحة نابعة عن إرادة حقيقية في التغيير , كل هذه المعوقات ساهمت في إبقاء الجزائر في صفوف الدول المهشمة من طرف أصحاب الاموال ولذلك يجب بذل المزيد من الجهود في مواكبة عصر الحوكمة واتخاذ خصائصها ومبادئها واهدافها والطرق التي تتخذها للوصول الى استقطاب كم هائل من المستثمرين الاجانب , وإزالة العبء الاداري والبيروقراطي الذي كثيرا ما أعاق أداء المتعاملين الاقتصاديين .

وخلال بحثنا هذا سلطنا الضوء على إحدى أهم المستثمرين الأجانب الا وهي شركة فرنسية لصناعة وتركيب السيارات من نوع "رونو" المتواجد مقرها في وادي تليلات بوهران غرب الجزائر العاصمة , والذي من خلاله سيوضح لنا مدى تجربة نظام الحوكمة في الجزائر ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

الخاتمة العامة

الخاتمة

تعتبر حوكمة الشركات عنصرا هاما وإحدى المتطلبات الأساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي اكتسبت أهمية بارزة بين دول العالم ، كما خصت بالاهتمامات الكبرى لدى المفكرين الاقتصاديين ، وذلك تبعا للدور الذي تلعبه في إحدى التنمية الاقتصادية ، خاصة في الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر في مرحلتي الثمانينات والتسعينات وبداية اللفية الثالثة ، وإنطلاقا من هذا قامت الجزائر بإصلاحات هيكلية على الصعيد الاقتصادي ، الاجتماعي والقانوني قصد مواكبة الظروف الدولية الجديدة ، وتحظى عقبات الأزمات الفارطة .

كان هدف الدول المضيفة ومنها الجزائر تهيئة المناخ الملائم لتشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية على سبيل المثال شركة "رونو" الجزائر لصناعة وتركيب السيارات الفرنسية الاصل والتي نقع بمنطقة وادي تليلات بوهران غرب الجزائر العاصمة والتي كانت محل الشاهد خلال دراستنا لهذا الموضوع من خلال تكريس مبادئ حوكمة الشركات للشفافية والافصاح داخل المؤسسة .

نتائج الدراسة :

لقد توصلت من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية :

1. حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم نت خلاله ادارة الشركات والتحكم في أعمالها
2. تسمح حوكمة الشركات بمحاربة الفساد الداخلي في الشركات والادارات الحكومية .
3. نعمل ابعاد حوكمة الشركات كالشفافية والافصاح في جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات
4. سنة الجزائر عدة قوانين قصد تحفيز الاستثمارات الأجنبية
5. من خلال دراستنا لشركة "رونو" الجزائر اتضح لنا ان نظام الحوكمة داخل الشركة مخالف لما هو في الواقع خاصة من جانب الافصاح والشفافية

الخاتمة العامة

اختبار الفرضيات :

لقد عمدنا من خلال هذه الدراسة الى اختبار صحة الفرضيات التالية :

- الفرضية الاولى : يضمن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة الى سلامة ونزاهة كافة التصرفات والسلوكيات داخل المؤسسة .صحيحة لان هناك علاقة طردية بين التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة داخل المؤسسة وسلامة التصرفات والسلوكيات بين أفراد المؤسسة .
- الفرضية الثانية : تساهم قواعد الافصاح والشفافية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة . صحيحة لان الاستثمار الاجنبي لابد له من المعرفة الحقيقية لسياسة البلد المضيف وذلك من خلال التصريح بما هو معمول به في الواقع ومنحه الضمانات التي تضمن وتحفظ سلامة من كل الجوانب .
- الفرضية الثالثة : تطبق شركة "رونو"الجزائر نظام حوكمة الشركات من خلال تكريسها لمبدأ الشفافية والافصاح في كافة تعاملتها . غير صحيحة لأن حسب التقارير التي تصدرها للجمهور فإنها لاتحتوي على أهم خصائص حوكمة الشركات ولا مبادئها الاساسية وهذا راجع الى عدم الافصاح والشفافية داخل المؤسسة .

قائمة المصادر والمراجع

1 - الكتب

- 1/ ابو العطاء نرمين ، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على تجربة مصرية ، مجاة الاصلاح الاقتصادي ، مصر العدد الثاني 2008 .
- 2/- احمد على خضر ، حوكمة الشركات ، دار الفكر الجامعي للنشر ، ط الاولى ، سنة 2012 .
- 3/- اشرف السيد حامد قبال ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، دار الفكر الجامعي للنشر الاسكندرية ، ط الاولى 2013 .
- 4/ - اميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غ المباشر في البيئة الاقتصادية الدار الجامعية للنشر الاسكندرية ط 2004 .
- 5/- الهنيبي إيمان أحمد ، تطوير نظام الحاكمة المؤسسية في شركات المساهمة العامة ، الاردن 2005 بدون دار نشر .
- 6/- جيل برتان ، الاستثمار الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن 2004 .
- 7/- حشيش عادل ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1977 .
- 8/- حسين ع الجليل - حوكمة الشركات واثرها على مستوى الافصاح في المعلومة المحاسبية ، رسالة ماجستير في المحاسبة 2010 .
- 9/- حسين مصطفى هلال ، من اجل استراتيجية وطنية للحوكمة من منظور ادارة الدولة والمجتمع والحكم الراشد ، بحوث وعمل متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية للتنمية الادارية 2007 .
- 10/- د. امال عياري ، ابوبكر خوالد-مداخلة (تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية) جامعة باجي مختار. عنابة. يومي 06-07 ماي 2012 .
- 11/- رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اوربا مع التطبيق على مصر ، دار النشر للتوزيع ص 58.
- 12/- رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة ، المكتبة العصرية ، المنصورة 2007 .
- 13/- رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة ، المكتبة العصرية ، المنصورة 2007 .

14 طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ، دار الطليعة بيروت الطبعة الثانية ، 1983

15/- محمد طارق يوسف ، الافصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطها بالمعايير المحاسبية ، منشورات العربية للتنمية الادارية ، مصر 2007 .

16/- محمد مصطفى سليمان ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري ، الدار الجامعية للنشر ، 17/- محمد طارق يوسف ، الافصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ط 02 2012 .

18/- محمد حسب الله ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ، القاهرة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع 2005

19/- مجدي محمود شهاب ، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2010 .

20/- مصطفى بودهان ، الاسس والاطراف الجديدة للاستثمار في الجزائر ، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع ط 01 الجزائر 2003

21/- مصطفى سليمان ، محفزات وعوائق الاستثمار الاجنبي في الجزائر ، دار الفكر للنشر والتوزيع ط الاولى .

22/- محمد طارق يوسف ، الافصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ط 02 2012 ص 75

23/- معراج عبد القادر هواري ، أحمد عبد الحفيظ مجدل ، الحوكمة المؤسسية والمالي في القطاع البنكي و المالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية .

24/- نزيه عبد المقصود مبروك ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دار الفكر الجامعي ط 01 .

25/- عبد الحميد عيد المطلب ، العولمة الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2008 .

26/- عمر حامد ، إدارة الأعمال الدولية ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، 1999 .

27/- عصران جلال عصران ، الاستثمار غير مباشر في محافظ الاوراق المالية ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع 2010 ص 45 .

28

29/- علي محمود ، محسن ناصر ، دور الرقابة الداخلية في تطبيق نظام الحوكمة ، سوريا 2007 بدون دار

نشر

- 30/- علي إبراهيم الخضر ، إدارة الأعمال الدولية ، دار رسلان ، دمشق، سوريا ط 01، 2007 .
- 31/- عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية لنشر ، ط 02 ، 2005
- 32/- عبد السلام ابو قحف ، نظريات التداول وجدوى الاستثمارات الاجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 1989 .
- 33/- عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2008 .
- 34/- عمر حامد ، ادارة الاعمال الدولية ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، 1999 . بدون دار نشر

- المنكرات والبحوث

- 35/- شراطي نسيمة ، التطبيق السليم للحوكمة ودوره في تعزيز الجهاز المصرفي ، ورقة بحثية حول: دور الحوكمة في تفعيل اداء المؤسسات والاقتصاديات ، الملتقى المنعقد يومي 19-20 نوفمبر 2013 جامعة حسيبة بن بوعلي الجزائر .
- 36/- عثمان ميرة ، اطروحة ماجستير (اهمية تطبيق الحوكمة في البنوك واثرها على بيئة الاعمال حالة الجزائر) جامعة المسيلة ، 2011-2012 .
- 37/- عمروش سليمان، اثر الاصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر (1999-2012) رسالة ماجستير تخصص مالة ونقود ، تبسة 2013
- 38/- عبد المجيد أونيس ، الاستثمار الاجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واقع وافاق ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر
- 39/- با محمد نفيسة ، تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر اطروحة ماجستير ، جامعة وهران 2 سنة 2014/2015
- 40/- ناصري نفيسة واخرون ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والميزة التنافسية في البلدان النامية ، حالة الجزائر ، مجلة حوليات جامعة بشار، العدد 12 .
- 41/- سعيدي يحيى تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2007

- 43/- شرطي نسيمه ، التطبيق السليم للحوكمة ودوره في تعزيز الجهاز المصرفي ، ورقة بحثية حول: دور الحوكمة في تفعيل اداء المؤسسات والاقتصاديات المنعقد يومي 19-20 نوفمبر 2013 جامعة حسيبة بن بوعلي الجزائر .
- 44/- بن دحمان شيماء ، اطروحة دكتورا-حوكمة الشركات في سياق المسؤولية الاجتماعية 2016 .

- المجالات والملتقيات

- 45/- عي فيفرماني ، تسيير الاستثمار الاجنبي ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 1 مارس
- 46/- مها محمود رمزي ربحاوي ، الشركات المساهمة بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمالية) ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد الاول ، 2008
- 47/- حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على تجربة مصرية ، مجلة الاصلاح الاقتصادي ، مصر العدد 2008
- 48/- طاهر الخطيب ، حوكمة المؤسسة بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الاسواق المالية ، مجلة أريد للبحوث العلمية ، المجلد العاشر العدد الاول 2006 .
- 49/- بن حمودة محبوب ، إسماعيل بن قانة ، ازمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 05 .
- 50/- براهيمية امال ، سلايمية ظريفة ، تعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر بسكرة يومي 21-22 / 11 / 2014
- 51/- سناء عبد الكريم الخلال ، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للأزمات المالية (التجربة الماليزية) المؤتمر السابق لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال ، الاردن 2009
- 52/- بربش عيد القادر ، حمد محمد ، البعد السلوكي والاخلاق لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من أثار الازمة العالمية ، مداخله ضمن الملتقى العلمي الدولي : الازمة المالية والاقتصادية العالمية ، جامعة فرحات عباس- سطيف – 21-22 / 4 / 2009
- 53/- د.امال عياري ، ابوبكر خوالد-مداخله (تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية) جامعة باجي مختار. عنابة. يومي 06-07 ماي 2012
- 54/- براهيمية امال ، سلايمية ظريفة ، تعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر بسكرة يومي 21-22 / 11 / 2014 .

القوانين والمراسيم التشريعية

- ¹55/- القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمار ،
الجريدة الرسمية العدد 53 ، 02 اوت 1963 ،
56/- القانون رقم 66 ن المتضمن قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 80 ، 17 سبتمبر 1966
57/- القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966.¹ القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات
المختلطة وكيفية تسييرها ، -
58/- القانون 86- المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة ، الجريدة الرسمية ، العدد 1476 ، المؤرخ في
19 غشت 1986
59/- القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية رقم 16 ، 1990
60/- المرسوم الرئاسي رقم 420/90 المؤرخ في 22/12/1990 ، المتضمن المصادقة على
اتفاقية تشجيع وضمان
61/- الامر 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006
62/- المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 355/06 ، الصادر في 09/10/2000 المتعلق بصلاحيات المجلس
الوطني للاستثمار ، 9/- الجريدة الرسمية العدد 64 الصادرة في 11/10/2006 ص 13/12
67/- الجريدة الرسمية 1724 ، العدد 35 ، 28 سبتمبر 1982

المقابلات

- 68/- مقابلة شخصية مع احد ممثل شركة رونو الجزائر الكائن مقرها بوادي تليلات وهران يوم
2018/03/11

- المواقع الالكترونية

- 69/- عدلي محقق ، ماهية حوكمة الشركات ، منتديات حق القانونية ، قسم البحوث والدراسات القانونية ،
منشور على الموقع الإلكتروني <http://haqq.ba7r.org> بتاريخ 29 اكتوبر 2009 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ
2018/04/03

- 70/- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار , قاعدة بيانات متاحة على : www.wandi.dz . 2018

- 71/- منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار ، متاح على الموقع التالي www.andi.dz 2014 . تاريخ الاطلاع
2018/02/10

الملخص

تعتبر الحوكمة من اهم العوامل المحفزة والمشجعة على جذب واختيار الاستثمار الاجنبي المباشر فالدولة التي تملك نظام حوكمة قوي وفعال هي التي تتحكم في جلب الاستثمار الاجنبي اليها وحسب الشروط التي تريدها هي , لأنها توفر للإستثمار الأجنبي الجو الملائم والراحة التامة للقيام باستثماراته في راحة تامة فيستفيد ويفيد الدولة المضيفة من خلال جلب العملة الصعبة ،والاستثمار الاجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات او الافراد قصد الاستفادة وتحقيق الامتيازات وذلك في دولة اخرى غير البلد الام .

والجزائر تعتبر من الدول المبتدئة التي تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة من خلال تطبيق نظام حوكمة يجذب المستثمرين الاجانب ورؤوس اموالهم بهدف تأهيل الاقتصاد الوطني مع متطلبات العولمة . كونها تملك عدة مزايا كالموارد البشرية والطبيعية وفي نفس الوقت لا يمكن غض النظر أو تجاهل العوائق التي قد تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر .

وخلال دراستنا هذه سلطنا الضوء على أهم مستثمر اجنبي مباشر فرنسي الاصل, لصناعة السيارة من نوع " رينو الجزائر " المتواجد مقره بوادي تليلات وهران غرب الجزائر العاصمة .

الكلمات المفتاحية :

جذب - الحوكمة – الاستثمار الاجنبي – مؤسسة "رونو" الجزائر